الجمهورية التركية
جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية
معهد الدراسات الإسلامية

أثر تطبيق قانون الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاه العام في إندونيسيا
دراسة حالة ولاية (GRESIK)

رسالة الماجستير

محمد حارس تمبوساي

برنامج الماجستير في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

أيار 2025

الجمهورية التركية
جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية
معهد الدراسات الإسلامية

أثر تطبيق قانون الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاه العام في إندونيسيا
دراسة حالة ولاية (GRESIK)

رسالة الماجستير

محمد حارس تمبوساي

مشرف الرسالة
د. عدنان عويضة

برنامج الماجستير في الاقتصاد والتمويل الإسلامي

أيار 2025

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله والشكر لله على التوفيق والهداية والعناية، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وسع كل شيء رحمة وعلما وتدبيرا، وأشهد أنّ محمدا عبده ورسوله، بعثه بالحق بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، وصلوات الله وبركاته عليه وعلى اله وأصحابه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدّين وسلم تسليما أثيرا كثيرا أما بعد.

فبعناية الله تمت كتابة هذه الرسالة المتواضعة، عسى أن تكون نافعة للباحثين، والقارئين وللأمة جميعا وهذه الكتابة ما كانت لتتم إلا بمساعدة الآخرين ودعاء الذين رفعوا أكفّهم إلى السماء طلبًا لتيسير هذا البرنامج. فلا كلمة جدير بذكرها إلا الشكر والاحترام العميق من الأفاضل الكرام فيلزم للباحث تقديم جزيل الشكر إلى:

الأستاذ الدكتور عدنان عويضة، مشرف هذه الرسالة، لما قدّمه لي من توجيهات سديدة، وإرشادات حسنة، ودعم متواصل، ومتابعة دقيقة أثرت على هذا العمل وأسهمت في إخراجه على هذه الصورة، فله بعد الله الفضل في ما تمّ إنجازه، مستفيدًا من علمه الغزير وخبرته الواسعة. معترفا بتقصيري رغم تصويبه لي المتكرر، حتى ضاق ذرعاً، لكنّه واصل الصبر كي أصل إلى مرحلة المناقشة. والشكر موصول إلى أساتذة جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، وإلى أساتذتي في قسم الاقتصاد والتمويل الإسلامي، على ما بذلوه من جهد في سبيل العلم والتعليم، وعلى ما قدموه لي من دعم علمي ومعنوي خلال مسيرتي الأكاديمية.

إلى زملائي الأعزاء الذين كانوا خير سند وعون طوال هذه الرحلة العلمية، فكان لتشجيعهم ومشاركتهم الأثر الكبير في تجاوز التحديات. إلى والديّ الكريمين، اللذين كان دعاؤهما بمثابة النور الذي أضاء دربي، وتشجيعهما بنثابة الزاد الذي شدّ أزري في كل مراحل هذا الطريق. كما أعبّر عن بالغ تقديري وامتناني إلى أصحاب الفضيلة أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائهم لها بملاحظاتهم العلمية القيمة.

محمد حارس تمبوساي.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع،

إلى والديّ:

السيد فرمان اوجوك تامبوساي S.E., M.Si والسيدة المرحومة سوياتي

اللذان ربياني صغيرا وربياني بكل صبر ورحمة واقتدار، وبذلا جهدهما ودعموني حتى وصلت إلى هذا الحالة، هذبابي على منهاج الله تعالى، فدعوت الله أن يغفر ذنوبهما، وأن يسلمهما من البلاء والوباء، وأن يتفضل عليهما بالصحة والعافية، وعسى الله أن يحفظهما في الدنيا والآخرة.

الملخص

أثر تطبيق قانون الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاه العام في إندونيسيا

دراسة حالة ولاية (GRESIK)

محمد حارس تمبوساي

رسالة الماجستير، قسم الاقتصاد والتمويل الإسلامي

مشرف الرسالة: **د.** عدنان عويضة

أيار، 2025

هذا البحث يناقش عن أثار تطبيق قانون الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاه العام في إندونيسيا، دراسة حالة في ولاية غريسيك. يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية تطبيق أحكام الميراث الإسلامي في مختلف المجالات، خاصة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل. يعتقد الباحثون أن عدم الالتزام بتوزيع الميراث وفقًا للشريعة الإسلامية يؤدي إلى عواقب سلبية.

يعتمد هذا البحث على نهج تحليلي من خلال تحليل البيانات واستخلاص الآثار المتوقعة لنظام الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاهية العامة، ومؤشرات التوزيع العادل، ومؤشرات السلام الاجتماعي، بالإضافة إلى نهج وصفي يتمثل في وصف الظاهرة المدروسة. يستنتج البحث أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ملحوظًا في الولاية التي تطبق قانون الميراث الإسلامي، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، بشرط أن يكون لدى المجتمع فهم لعلم الميراث الإسلامي واهتمام بهذا الأمر.

يخلص البحث إلى أن تطبيق قانون الميراث الإسلامي يمكن أن يعزز تطبيق الشريعة الإسلامية في الميراث، مما يحافظ على تماسك الأسرة بعد وفاة صاحب الميراث، ويقلل من النزاعات العائلية، ويعزز

الانسجام الأسري، ويرفع من رفاهية الأسرة والمجتمع المحيط، ويحسن المستوى الاقتصادي للأسرة، ويساهم في القضاء على مشكلة الفقر بين المسلمين.

الكلمات المفتاحية: التوزيع، المواريث، إندونيسيا، الرفاه العام، السلم المجتمعي

ÖZET

ENDONEZYA'DA İSLAMI MIRAS HUKUKUNUN UYGULANMASININ KAMU REFAHI GÖSTERGELERI ÜZERINDEKI ETKISI (DIĞER EYALETLERLE KARŞILAŞTIRILDIĞINDA GRESİK EYALETININ ÖRNEK OLAY INCELEMESI)

Muhamad Kharis TAMBUSAI

YÜKSEK LİSANS TEZİ :İSLAM EKONOMİSİ VE FİNANSI

Tez Danışmanı :Doç. Dr. Adnan OWEIDA

Mayis - 2025

Bu araştırma, Endonezya'da İslami Miras Hukukunun Uygulanmasının Kamu Refahı Göstergeleri Üzerindeki Etkisi (Diğer Eyaletlerle Karşılaştırıldığında GRESİK Eyaletinin Örnek Olay Incelemesi). Bu araştırma, özellikle gelir dağılımında adaleti sağlamada İslami miras hükümlerinin uygulanmasının önemini vurgulamayı amaçlıyor. Araştırmacılar, İslami hukuka uygun olmayan miras dağıtımının olumsuz sonuçlara yol açtığına inanıyor.

Bu araştırma, analitik bir yaklaşımla verileri analiz ederek ve İslami miras sisteminin genel refah göstergeleri, adil dağıtım göstergeleri ve sosyal barış göstergeleri üzerindeki beklenen etkilerini çıkararak yürütülmüştür; ayrıca incelenen fenomeni tanımlayan betimsel bir yaklaşıma dayanır. Araştırma, İslami miras hukukunu uygulayan bölgelerde, toplumun İslami miras bilgisine sahip olması ve bu konuya önem vermesi şartıyla, hem sosyal hem de ekonomik açıdan kayda değer olumlu etkiler olduğunu ortaya koymaktadır.

Araştırma, İslami miras hukukunun uygulanmasının, miras bırakanın vefatından sonra aile birliğini koruyabileceğini, aile içi anlaşmazlıkları azaltabileceğini, aile uyumunu artırabileceğini, aile ve çevredeki toplumun refahını yükseltebileceğini, ailelerin ekonomik seviyesini iyileştirebileceğini ve Müslümanlar arasında yoksulluk sorununun çözülmesine katkıda bulunabileceğini sonucuna varıyor.

Anahtar Kelimeler: Dağıtım, Miras, Endonezya, Genel Refah, Toplumsal Barış

ABSTRACT

THE IMPACT OF IMPLEMENTING ISLAMIC INHERITANCE LAW ON GENERAL WELFARE INDICATORS IN INDONESIA: A CASE STUDY OF GRESIK REGENCY

Muhamad Kharis TAMBUSAI

Master Thesis, Islamic Economic and Finance

Thesis Supervisor: Doç. DR. Adnan OWEIDA

May, 2025

This research discusses the impact of implementing Islamic inheritance law on public welfare indicators in Indonesia: a case study in Gresik Regency. The study aims to highlight the importance of applying Islamic inheritance provisions in various fields, particularly to achieve justice in income distribution. Researchers believe that non-compliance with inheritance distribution according to Islamic law leads to negative consequences.

The research adopts an analytical approach by analyzing data and deriving the expected impacts of the Islamic inheritance system on general welfare indicators, fair distribution indicators, and social peace indicators, in addition to a descriptive approach that characterizes the phenomenon under study. The study concludes that there is a significant positive impact in areas implementing Islamic inheritance law, both socially and economically, provided that the community has an understanding of Islamic inheritance knowledge and cares about this matter.

The research concludes that implementing Islamic inheritance law can promote the application of Islamic law in inheritance, thereby maintaining family cohesion after the death of the heir, reducing family disputes, enhancing family harmony, improving the welfare of the family and surrounding community, elevating the economic level of families, and contributing to alleviating poverty among Muslims.

Keywords: Distribution, Inheritance, Indonesia, Public Welfare, Social Peace

جدول المحتويات

شكر وتقدير i
إهداء ii
ملخص..... iii
ÖZET v
Abstract vi
جدول المحتويات vii

المقدمة 1
أهمية الدراسة 1
أسئلة البحث:..... 1
أسباب اختيار الدراسة: 2
مشكلة الدراسة:..... 2
أهداف البحث:..... 3
أهمية البحث: 3
منهجية البحث:..... 4
حدود البحث: 4
هيكل الدراسة:..... 4
الدراسات السابقة 4

الفصل الأول

1.1. : الملكية في الإسلام 14
1.2: مفهوم المواريث في الفقه الإسلامي.....15
1.2.1 علم المواريث لغة واصطلاحا.....15

1.3: أركان الإرث وشروطه وعناصره 17
1.3.1 أركان الإرث 17
1.3.2شروط الإرث: 17
1.4: أسباب الإرث وموانعه.....18
1.4.1 أسباب الإرث: 18
1.4.2 موانع الإرث: 18
1.5 : آراء الأئمة الأربعة للمذاهب 19

الفصل الثاني

الأنظمة الوضعية والعرفية المطبقة في إندونيسيا.

2.1 الأنظمة الوضعية المطبقة في إندونيسيا 25
2.2 الأنظمة العرفية المطبقة في إندونيسيا.....28
2.2.1 الورثة (الذُرِّيَة) في القانون المدني (Burgerlijk Wetboek).....28

الفصل الثالث

المبادئ والأسس وميزات قانون الميراث الإسلامي.

3.1 ..... : فهم المبادئ:
36
3.2 ..... : مصدر مبادئ قانون الميراث الإسلامي
37
3.3 ..... : مبادئ قانون الميراث الإسلامي
37
3.4 ..... : ميزات قانون الميراث الإسلامي
40
3.5 ..... : عناصر قانون الميراث الإسلامي
43

الفصل الرابع

مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين ولاية (GRESIK) والولايات الأخرى.

4.1 .....: مدى تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاه العام والسلم المجتمعي 47

تحليل البيانات: 50

1. الجانب الاقتصادي 50

2. الجانب الاجتماعي 51

4.2: نتائج استبانة استطلاع الرأي العام حول مدى تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على الرفاه العام والسلم الاجتماعي 53

منهجية جمع البيانات.....56

الخاتمة

5.1 النتائج 74

5.1.1 السياق التاريخي والثقافي:.....74

5.1.2 الفوائد الاقتصادية والاجتماعية: 74

5.1.3 النتائج المحددة بناءً على المؤشرات العشرة:.....74

5.1.4 الاستنتاج العام: 75

5.2 التوصيات.....75

5.2.1 تشجيع تطبيق الشريعة الإسلامية في الميراث: 75

5.2.2 توسيع نطاق البحث: 76

5.2.3 إضافة متغيرات جديدة في الدراسات المستقبلية: 76

5.2.4 تقييم أوجه القصور في التطبيق: 76

5.2.5 تعزيز التشريعات الداعمة:.....76

5.2.6 القيود والتوجهات المستقبلية: 77

قائمة المصادر والمراجع.....78

قائمة الجداول

جدول رقم (1): عدد السكان والمساحة سنة 2023 46
جدول رقم (2) مقارنة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية سنة 2022-2024 48
الجدول رقم (3): مؤشرات السلم الاجتماعي 48
الجدول رقم (4): المؤشرات السكان والجغرافية:.....49
جدول رقم (5) مؤشر البؤس (2024).....51

المقدمة

أهمية الدراسة

يُعد علم المواريث من العلوم التي أُهملت في العديد من المجتمعات الإسلامية بإندونيسيا، بل وحتى على مستوى العالم، مما أدى إلى تلاشي الوعي به وتدني معرفة كيفية تطبيقه في الحياة الأسرية والمجتمعية. يُعرف هذا العلم بأنه الدراسة التي تهتم بتنظيم انتقال أموال المتوفى إلى ورثته الشرعيين وفق الأحكام التي حددتها الشريعة الإسلامية.

تتميز إندونيسيا بتنوعها القبلي والثقافي الغني، وهو ما انعكس على غياب وعي كافٍ بأحكام الميراث الإسلامي لدى الكثير من المسلمين هناك. فكل قبيلة أو ثقافة في إندونيسيا تمتلك قوانينها العرفية الخاصة التي تحكم توزيع الميراث، والتي غالبًا ما تطغى على الأحكام الشرعية. على سبيل المثال، في قبيلة "بادانغ" (Padang) بجزيرة سومطرة، يُحدد النسب من خلال رابطة الأم، وهو نظام يختلف جذريًا عن مبادئ الشريعة الإسلامية. ولا تقتصر هذه الظاهرة على قبيلة واحدة، بل تمتد إلى العديد من القبائل الأخرى التي تتبنى قواعدها العرفية الخاصة في هذا الشأن.

تشكل هذه التنوعات تحديًا كبيرًا أمام المجتمعات الإسلامية، لاسيما في إندونيسيا. فبالرغم من وجود قانون إسلامي ينظم قضايا الميراث، إلا أنه لا يُعتبر المرجعية الأساسية في غالب الأحيان، حيث يتعدد الاعتماد على الأعراف المحلية دون وجود أساس موحد يحكم هذه المسألة. نتيجة لذلك، تتكرر الأخطاء في فهم أحكام الميراث وتطبيقها، مما يعيق تحقيق الغاية الأساسية من هذا العلم، وهي ضمان توزيع عادل ومنظم للتركات يحفظ الحقوق ويعزز الاستقرار الأسري والاجتماعي.

أسئلة البحث:

1. ما أثر تطبيق قانون الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاه العام في إندونيسيا دراسة حالة ولاية (GRESIK)؟
2. هل ثمة فروق ذات دلالة فيما يتعلق بمؤشرات الرفاه العام بين الولاية التي تتطبق القانون الإسلامي للميراث وباقي الولايات التي لا تطبق القانون الإسلامي؟

3. هل ثمة فروق ذات دلالة فيما يتعلق بمؤشرات الوئام الأسري والسلم الاجتماعي بين الولاية التي تتطبق القانون الإسلامي للميراث وباقي الولايات التي لا تطبق القانون الإسلامي؟

أسباب اختيار الدراسة:

اخترت هذا البحث لأن الثقافة السائدة في إندونيسيا تفتقر إلى الاهتمام الجدي بتطبيق قانون الميراث الإسلامي، ولا تعتبره موضوعًا يستحق النقاش العميق. لكن الواقع يكشف عكس ذلك؛ فهناك العديد من المشكلات الاجتماعية التي تؤثر سلبًا على الأسرة والمجتمع الإندونيسي نتيجة إهمال تطبيق هذا القانون. يظهر ذلك جليًا في النزاعات الأسرية، الاختلالات الاقتصادية، وحتى التفكك الاجتماعي الذي ينشأ أحيانًا من غياب إطار عادل وموحد لتوزيع التركات.

انطلاقًا من هذه الملاحظة، أردت من خلال هذا البحث أن أسهم في رفع مستوى الوعي الديني داخل مجتمعي، وأن أسلط الضوء على أهمية العودة إلى تطبيق قانون الميراث الإسلامي كحل لهذه الإشكاليات. كما يهدف البحث إلى دراسة وتفحص الآثار الإيجابية المحتملة لتطبيق هذا القانون على الأسرة والمجتمع، سواء من حيث تعزيز العدالة التوزيعية، أو تحقيق الاستقرار الاجتماعي، أو الحفاظ على التماسك الأسري. بهذا العمل، أسعى إلى تقديم مساهمة فعّالة تُبرز قيمة هذا العلم المهم وتدفع نحو إعادة النظر في مكانته داخل الثقافة الإندونيسية.

مشكلة الدراسة:

إندونيسيا لديها مصادر قانونية متنوعة تنظم مسائل الميراث، حيث تعتمد كل منطقة على العادات والقوانين المحلية. ونتيجة لذلك، يفضل العديد من المسلمين في إندونيسيا استخدام القوانين العرفية لحل مسائل الميراث، على الرغم من توفر القانون الإسلامي كمرجع. ومع ذلك، فإن القانون الإسلامي لا يزال أقل شيوعًا وانتشارًا، ويعتبره بعض المسلمين أمرًا معقدًا وصعب الفهم، مما يجعله ليس الخيار الأول للتعامل مع مسائل الميراث.

تؤدي هذه النظرة إلى عدة مشكلات تؤثر على تطبيق قانون الميراث الشرعي، مثل سوء الفهم، أو الفجوات في التوزيع، أو حتى تجاهله لصالح العادات المحلية. لذلك، يهدف هذا البحث إلى معرفة تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاهية في إندونيسيا في منطقة

غريسيك، واستكشاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق قانون الميراث الشرعي، من خلال مقارنتها بالآثار الناتجة عن تطبيق القوانين الأخرى، سواء كانت قوانين عرفية أو قوانين مدنية. يهدف هذا البحث إلى وصف هذه الآثار بدقة، لفهم كيفية تأثير كل نظام قانوني على العدالة الاقتصادية، وتماسك الأسرة، والاستقرار الاجتماعي في إندونيسيا.

أهداف البحث:

1. الكشف عن دور الميراث في التوزيع في إندونيسيا
2. مقارنة النظام الإسلامي للميراث بالأنظمة الأخرى
3. الكشف عن الآثار التوزيعية والاجتماعية لقانون الإرث الإسلامي
4. تشخيص المشكلات الناشئة عن عدم تطبيق قانون الإرث الإسلامي واستبداله بالقوانين الوضعية.
5. الكشف عن أثر توزيع الميراث بحسب قانون الإرث الإسلامي كوسيلة لتحسين اقتصاد الأسر والمجتمع
6. تقديم مقترحات وتوصيات لتوحيد قوانين الميراث في إندونيسيا

أهمية البحث:

1. من الناحية النظرية:

أ) من المتوقع أن يقدم هذا البحث تصوراً واضحاً يكشف عن ميزات قانون الإرث الإسلامي.

ب) من المتوقع أن يكون هذا البحث دليلاً مرجعيا فيما يتعلق بمبادئ الإرث في التشريع الإسلامي.

ج) من المتوقع أن يسهم هذا البحث في حل المشاكل في المجتمع.

2. من الناحية العمليّة:

أ) للباحث: من المتوقع أن يثري هذا البحث المعرفة في الشريعة الإسلامية في حالات الميراث، ويفيد خاصة في دور الميراث وأثره على التوزيع العادل للدخل في إندونيسيا.

ب) للمجتمع :ومن المتوقع أن يكشف هذا البحث عن معلومات مقنعة للجمهور عن دور الميراث في التوزيع وفي الرفاه العام وفي السلم المجتمعي.

منهجية البحث:

منهج البحث هو المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات واستنتاج الآثار المتوقعة لنظام الإرث الإسلامي على مؤشرات الرفاه العام ومؤشرات التوزيع العادل ومؤشرات السلم الاجتماعي، وكذلك المنهج الوصفي. من خلال توصيف الظاهرة محل الدراسة.

حدود البحث:

الحدود الجغرافية هي إندونيسيا، والحدود المكانية هي ولاية (GRESIK) كذلك الولايات الإندونيسية محل المقارنة.

هيكل الدراسة:

تتكون خطة البحث من التالية.

- الفصل التمهيدي: يحتوي على مقدمة وهي نظرة عامة عالمية، لأسئلة البحث، أسباب اختيار الدراسة، أهداف البحث، أهمية البحث، منهجية البحث، حدود البحث والدراسات السابقة.
- الفصل الأول: الإطار العام لنظام الميراث الإسلامي، والأنظمة الوضعية المطبقة في إندونيسيا.
- الفصل الثاني: المبادئ والأسس وميزات نظام الميراث الإسلامي.
- الفصل الثالث: مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين ولاية (GRESIK) والولايات الأخرى.
- الفصل الرابع: تحليل النتائج والتوصيات

الدراسات السابقة

أهم الدراسات السابقة التي وجدها الباحث ما يلي:

1. ديستي هيرليا، (مشروع تخرج) في معهد العالم الإسلامي النيجيري (IAIN) لامبونج عام 2019 بعنوان "توزيع الممتلكات الموروثة في مجتمع لامبونج قبل وفاة المورث من منظور القانون الإسلامي: دراسة حالة في قرية بامبانجان، منطقة جيدونج تاتان". ركزت الدراسة على تحليل ممارسات توزيع الميراث في هذه القرية، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن سكان قرية

بامبانجان يمتلكون فهمًا كاملاً لأحكام قانون الميراث الإسلامي. ومع ذلك، فإنهم يفضلون الاعتماد على القانون العرفي في تطبيق هذه الأحكام، نظرًا لاعتبارهم إياه أكثر بساطة وسهولة في التنفيذ.

تشير هذه النتيجة إلى وجود مفارقة بين المعرفة النظرية والممارسة العملية في المجتمع المحلي. فقد يكون تفضيل القانون العرفي مرتبطًا بعوامل مثل المرونة، التكيف مع التقاليد المحلية، أو تجنب التعقيدات التي قد يفرضها القانون الإسلامي في بعض الحالات. تسلط الدراسة الضوء على أهمية دراسة التفاعل بين القوانين الشرعية والعرفية في سياقات ثقافية محددة، مما يعكس تحديات تطبيق الشريعة في مجتمعات متنوعة مثل إندونيسيا.

2. توفيق قرشيد (مشروع تخرج) في عام 2019 في معهد العالم الإسلامي النيجيري (IAIN) للمترو، بعنوان ''فهم المجتمع للقانون الشرعي الميراث الإسلامي (دراسة في قرية رامان آجي، منطقة شمال رامان، محافظة لامبونج الشرقية) ''وخلصت الدراسة إلى أن بعض سكان هذه القرية يميلون إلى تجنب استخدام قانون الميراث الإسلامي، مفضلين بدلاً من ذلك توزيع الأصول وفقًا للأعراف المحلية السائدة، التي يُطلق عليها عادةً "قانون الميراث العرفي". يرجع هذا التفضيل إلى اعتقادهم بأن الطريقة العرفية أكثر سهولة وعملية في التنفيذ مقارنة بالقانون الإسلامي.

تعكس هذه النتيجة تأثير العادات المحلية الراسخة على سلوك المجتمع في التعامل مع قضايا الميراث، حتى في وجود إطار شرعي متاح. قد يكون هذا التوجه نابعًا من بساطة الإجراءات العرفية، أو ربما من توافقها مع القيم الاجتماعية والثقافية للمجموعة العرقية في لامبونج. تبرز هذه الدراسة الحاجة إلى فهم أعمق للعلاقة بين القوانين الشرعية والعرفية، وكيف تؤثر التصورات المجتمعية على اختيار النظام القانوني في سياق إندونيسيا المتنوع.

3. نينسي فوسفيتا ساري (مشروع تخرج) في جامعة معهد عظمة الإسلام النيجيري (IAIN) بنجكولو(2021) بعنوان "ممارسة توزيع الميراث في مجتمعات قبيلة سيراواي من منظور قانوني إسلامي: دراسة في قرية سيرانج بولان، منطقة بينو رايا، مقاطعة بنجكولو جنوب". ركزت الدراسة على تحليل كيفية توزيع الميراث في مجتمع قبيلة سيراواي في قرية سيرانج بولان، وتوصلت إلى أن هذه الممارسة تفتقر إلى أحكام ثابتة أو موحدة. يعتمد التوزيع بشكل

رئيسي على رغبات الورثة أنفسهم، مما يؤدي إلى اختلاف طريقة تقسيم الميراث من أسرة إلى أخرى داخل المجتمع نفسه.

تشير هذه النتيجة إلى غياب إطار قانوني صلب يحكم توزيع التركات، سواء كان مستمدًا من الشريعة الإسلامية أو الأعراف المحلية المنظمة. يعكس هذا الوضع مرونة كبيرة في الممارسة، لكنه قد يفتح الباب أمام النزاعات أو التفاوتات في الحقوق بين الورثة، خاصة إذا لم تُؤخذ أحكام القانون الإسلامي بعين الاعتبار كمرجع موحد. تبرز الدراسة تحديًا ثقافيًا وقانونيًا في مجتمعات مثل سيراواي، حيث تطغى الرغبات الفردية على القواعد المنظمة، مما يستدعي مزيدًا من البحث حول كيفية التوفيق بين هذه الممارسات والمبادئ الشرعية.

4. فوتري ماديا أغوستيني (مشروع تخرج) في الجامعة الإسلامية الحكومية رادن فتاح بالمبانج (2020) بعنوان "دراسة قانون الميراث التقليدي في مينانجكاباو من منظور قانون الميراث الإسلامي: دراسة حالة في منطقة ناجاري كاباو تيلاتانج كامانج، منطقة العجم". تناولت الدراسة النظام التقليدي للميراث في مجتمع مينانجكاباو، وأظهرت أن هذا النظام يعتمد بشكل أساسي على رابطة الأم في تحديد النسب، وهو ما يتعارض مع مبدأ الشريعة الإسلامية الذي يعترف بالنسب الثنائي من الأب والأم معًا. كما بيّنت الدراسة اختلافًا جوهريًا في طريقة التوزيع؛ ففي تقليد مينانجكاباو، يُنفذ توزيع الميراث بشكل جماعي بين أفراد العائلة أو القبيلة، بينما يعتمد القانون الإسلامي على التوزيع الفردي وفق حصص محددة لكل وريث.

يكشف هذا التباين عن تعارض واضح بين النظامين، حيث يعكس النظام العرفي في مينانجكاباو طبيعته الأموية التي تركز على السلالة الأنثوية والملكية الجماعية، بينما يركز القانون الإسلامي على العدالة الفردية والتوازن بين الجنسين في النسب والحقوق. تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه تطبيق الشريعة الإسلامية في سياق ثقافي متجذر مثل مينانجكاباو، مما يستدعي فهمًا أعمق لكيفية التوفيق بين هذين النظامين أو تكييفهما لتلبية احتياجات المجتمع المحلي.

5. أحمد أنطاني ورقة بحثية منشورة، مجلة الاقتصاد الإسلامي والتمويل والمصارف، مجلد 3، عدد 17 (2023) بعنوان "تنشيط الأصول الموروثة (الفرائض) في الاقتصاد"، وتوصلت الدراسة

إلى أن تطبيق قانون الميراث الإسلامي يلعب دورًا حيويًا في توزيع الثروة، إلى جانب الزكاة والإنفاق. أكدت الدراسة، استنادًا إلى آراء الخبراء، أن الميراث –كما حدده الله سبحانه وتعالى– يقوم على مبادئ العدالة والمسؤولية، بهدف ضمان توزيع عادل للموارد يحول دون نشوء صراعات اجتماعية أو اقتصادية داخل المجتمع.

تشير هذه النتيجة إلى أن قانون الميراث الإسلامي لا يقتصر دوره على الجانب الديني أو الأسري فحسب، بل يمتد ليكون أداة فعالة في تحقيق التوازن الاقتصادي. من خلال توزيع الثروة بشكل منظم وفق حصص محددة، يساهم الميراث في تقليل الفجوات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، مكملًا بذلك أدوات أخرى مثل الزكاة. تبرز الدراسة أهمية إعادة النظر في تفعيل هذا القانون كجزء من السياسات الاقتصادية، لاسيما في سياقات تعاني من التفاوت الاجتماعي.

6. جوستار، (مشروع تخرج) العام (2019)، قسم الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة أندالاس، بعنوان: "تغير أنماط استخدام الميراث 'تونجو توبانج': دراسة حالة في قرية أريمانتاي، منطقة سيميندي دارات أولو، مقاطعة موارا إنيم، إقليم سومطرة الجنوبية". تتناول الرسالة "تونجو توبانج" كأحد أشكال الإرث الثقافي المتجذر في المجتمع التقليدي لمنطقة سيميندي، حيث يُعد هذا النظام أحد أنظمة الميراث التقليدية المنتشرة في إندونيسيا. يمتد وجود "تونجو توبانج" ليشمل عدة مناطق تقليدية، أبرزها منطقة سيميندي في مقاطعة موارا إنيم بإقليم سومطرة الجنوبية، إلى جانب أقاليم لامبونج وبنجكولو، وصولاً إلى منطقة جامبي في الآونة الأخيرة. مع تقدم العصر وتسارع التغيرات الاجتماعية، بدأ وعي المجتمع المحلي بوجود هذا النظام التقليدي يتضاءل تدريجيًا. يُعزى ذلك إلى عوامل متعددة، منها التأثيرات البيئية، والتحولات الاجتماعية، ومستوى التعليم، التي أحدثت تغيرات جذرية في أنماط استخدام ميراث "تونجو توبانج". هذه العوامل لم تقتصر على التأثير على الوعي فحسب، بل امتدت لتشكل تحديات في الحفاظ على الهوية الثقافية لهذا النظام. نتيجة لذلك، انحرف استخدام الميراث عن التقاليد الأصلية، بل وابتعد في كثير من الأحيان عن القيم الدينية التي كانت تؤطره، مما أفضى إلى ظهور مشكلات اقتصادية متفاقمة في المجتمع.

7. عبد الرحمن عبد الناصر سيد سلطان، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة بجمهورية مصر العربية (2021)، بعنوان: "الجوانب التشريعية للميراث وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وشبهاتها المعاصرة- دراسة في نصوص الوحيين"، خلص الباحث في هذه المقالة إلى النتائج التالية:

أ) التشريع الإسلامي في الميراث تشريع معجز للبشر على أن يأتوا بمثل ما ورد في الشريعة الإسلامية من تشريعات وأحكام تتعلق بتقسيم التركة للميت.

ب) من أسس الإعجاز التشريعي في الميراث تميزه بالدقة والعدالة والنظام الدقيق في توزيع التركة.

ج) نظام الميراث في الإسلام يعتبر عاملا مهما من عوامل حل المشكلة الاقتصادية.

د) للإعجاز التشريعي في الميراث مقاصد شرعية سامية تتبلور في جلب المصالح ودرء المفاسد، ومن هذه المقاصد: تحقيق مبدأ الاستخلاف في المال ورواج الأموال والمحافظة عليها وتحقيق العدالة الاجتماعية المتمثل في تحقيق التكافل العائلي والاجتماعي،

هـ) رفع الشرع الشريف متمثلا في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية مكانة الإنسان، وكفل له حقوقه كاملة بتطبيق أحكام الميراث، بخالف جميع القوانين الوضعية التي هي من وضع البشر وأفكارهم.

8. سيتي إيكا واهيوني، (مشروع تخرج) (2020)، معهد الدولة الإسلامي (IAIN) مترو، بعنوان: "استخدام ممتلكات الورثة المفقودين من منظور قانون الاقتصاد الشرعي". تبحث الرسالة في الإطار القانوني والشرعي للتعامل مع ممتلكات الوريث المفقود الذي لا يُعرف مكانه ولم يصدر بشأنه حكم قضائي يحدد وضعه. وتوضح أن الورثة الآخرين يتحملون مسؤولية إدارة ممتلكات المفقود كواجب شرعي، دون أن يمتلكوا الحق في التصرف فيها أو تملكها، طالما لم يُبت في حالته بشكل نهائي. في حال رغبة الورثة في تقسيم الميراث قبل حسم وضع المفقود، تُحفظ حصته المستحقة وتُخصص له حتى يتضح أمره. وإذا ثبت لاحقًا وفاة الوريث المفقود أو أصدر القاضي قرارًا بحالته، تُعاد توزيع حصته بين الورثة المستحقين وفقًا للأحكام الشرعية، ليتم الاستفادة منها بشكل قانون.

9. إنداه بوسبيتاساري، رسالة الماجيستير (2024)، معهد الدولة الإسلامي بونوروغو، بعنوان: "إدارة الميراث الإسلامي لتعزيز التمكين الاقتصادي: دراسة على المشاركين في برنامج التعليم بمركز دراسات المواريث بجامعة دار السلام كونتور". تتناول الرسالة كيفية إدارة الميراث الإسلامي ودورها في تعزيز التمكين الاقتصادي للمشاركين في البرنامج التعليمي، وأهم ما توصلت له الدراسة: يسهم التعليم المقدم من CMS في تعزيز التمكين الاقتصادي للمشاركين بطرق ملموسة، حيث يشعرون بفوائد إدارة الميراث في تحسين أوضاعهم المالية. تشمل هذه الفوائد: توفير مدخرات لتعليم الأبناء، وتأمين سكن للأسر التي لا تملك منزلاً دون الحاجة للإيجار، وزيادة الموارد المالية من خلال استثمار الميراث. كما يمتد التمكين إلى بُعد أخروي، حيث تُخصص عوائد الميراث -كإيجارات المنازل- لدعم الأم، مما يعكس توازنًا بين المنفعة الدنيوية والروحية. إضافة إلى ذلك، يُعزز هذا النهج الاستقرار الأسري من خلال استعادة الألفة وراحة البال بين أفراد الأسرة.

10. حسن يحيى عثمان، المجلة الإسلامية، جامعة الأمير سلطان بعنوان "أثر نظام المواريث على التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 م"، كلية القانون، جامعة الأمير سلطان. وفي هذه المجلة يتكلم عن:

أ) توافق رؤية الشريعة الإسلامية مع الهدف العام للتنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة الميراث وأثره في تحقيق التنمية، وتبين للباحث أن الميراث من منظور الشريعة الإسلامية يقوم على مبدأ العدالة والمساواة وتحقيق الأمن والسلامة المجتمعية.

ب) نظام الميراث الإسلامي هو عبارة عن القواعد الفقهية الحسابية التي تنتقل بها الملكية من الميت إلى ورثته الأحياء

ج) نظام الميراث الإسلامي يتألف من ثلاثة أركان هي المورث والوارث والموروث

د) أن النظام الميراث الإسلامي يشترط ثلاثة شروط وهي تحقق موت المورث أو إلحاقه بالأموات حكما، وتحقق حياة الوارث بعد موت الموروث ولو لحظة، والعلم بالجهة المقتضية للإرث.

هـ) أن نظام الميراث الإسلامي يستحق الإرث فيه بأحد أسباب ثلاثة وهي: النكاح، أو النسب، أو الولاء

و) نظام الميراث له أثر في القضاء على الفقر بجميع أشكاله عبر تحفيزه للمورث على الأموال، وحفظ الحقوق لأصحابها، وحماية حقوق الورثة وأنصبتهم من التبديل والتغيير

ز) نظام الميراث له أثر في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، وذلك من خلال النص على حق المرأة في الميراث وعدم جواز حرمانها منه، حرصه على عدم التمييز ضد النساء في الإرث، وتقديمه لفئة من النساء على غيرهم في استحقاق الميراث

ح) نظام الميراث له أثر في تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، وذلك من خلال أنه يهدف إلى تداول الأموال بين أفراد المجتمع وانتقالها من يد إلى يد، أنه يحقق مفهوم التضامن الاجتماعي، وأنه يؤدي إلى زيادة الاستثمار والتشغيل وتقليل البطالة والكساد، كما يؤثر على السلوك الاقتصادي للفرد بشكل مباشر وغير مباشر، والدفع نحو الادخار ومنع الإسراف والتبذير.

11. محمد لخضر، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس المغرب، مجلة الشرق الأوسط (2022)، بعنوان: "فلسفة الميراث في الشريعة الإسلامية والحضارات الإنسانية: دراسة تحليلية مقارنة". خلص الباحث في هذه المقالة إلى:

أ) أحكام الميراث في الإسلام ترسخ مبدأ الوسطية والاعتدال الذي تتميز به الشريعة الإسلامية، فقد قصدت خاتمة الشرائع؛ لمعالجة الإفراط والغلو الذي ساد عند اليهود، والمسيحيين؛ باقتصارهم على توريث الذكور دون الإناث.

ب) الشريعة الاسلامية تتميز بالنظر الشمولي الذي يراعي أبعاد مختلفة في تقسيم الميراث من أهمها: مراعاة الطبيعة الفطرية، والجوانب الوجدانية، والقيم الأسرية، والحرص على جلب المنفعة ودفع المضرة عن الناس، والنظر إلى التكاليف المنوطة بالإنسان داخل نظام الأسرة. في مقابل ذلك تبين لنا أن سائر الشرائع والنظم القديمة والحديثة تتسم بالنظر الجزئي؛ وطغيان النظرة المادية في تقسيم الميراث، مع تغييب المعاني الوجدانية والعاطفية، وإهمال القيم التي تخدم تلاحم الأسر وتماسكها.

ج) مقاربة المساواة في الإرث بين الذكر والأنثى في القوانين الوضعية؛ تلحق في حقيقتها ظلما كبيرا تجاه المرأة، لأن النظر إلى الأنثى بنفس نظرة الذكر؛ يعني تحميلها مسؤوليات الرجل في الإنفاق على الأبناء، وتوفير حاجيات الأسرة من سكن، ولباس، وطعام، وغير ذلك

مما تستدعيه ضروريات الحياة وحاجياتها، وفي ذلك كله تكليف للمرأة خارج طبيعتها وطاقتها، لتزاحم الذكور في أعباء الحياة ومشاقها، وما ينتج عن ذلك من استغلال لضعفها، وحط من كرامتها، وانسلاخ من أنوثتها.

د) مهما اجتهد الإنسان في طلب المساواة بين الذكور والإناث في تشريع أحكام الميراث، بعيدا عن أحكام الإسلام، سيظل بعيدا عن حقيقة الإنصاف والعدل والمساواة، ويكون كمن يطلب المغرب وهو يستدبره، لأن تشريع الإسلام رباني المصدر.

هـ) القوانين الوضعية تضرب عمق الاستقرار الأسري -بشكل مباشر أو غير مباشر-، وتوقع في الصدام بين الأقارب، وتنمي الأحقاد والضغائن بينهم، وذلك من خلال الظلم الذي تلحقه بمجموعة من الفئات، من ذلك:

1) أنهم يجعلون أبناء التبني، والأبناء غير الشرعيين في نفس درجة الأبناء الشرعيين.

2) أنهم يجعلون الإخوة في مرتبة واحدة مع الأصول(الأب والأم)، رغم أنهم أدلوا بهما إلى الميت، وهذا ما يلحق ضررا بالأصول(الأب والأم) الذين يقل نصيبهم في الميراث، مقابل نصيب الإخوة.

3) أنهم يحرمون الأصول من الميراث بوجود الفروع.

4) أنهم يرجعون ما يرثه الأب والأم مع الزوج، إلى الزوج بعد موت الأب أو الأم.

12. مصطفى حسن، المجلة الزهراء (2022م)، الجامعة الإسلامية الحكومية بجاكرتا، بعنوان: "دراسة تحليلية للإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم: آيات الميراث نموذجا". وفي هذه المقالة يخلص الباحث إلى:

أ) أّن القرآن الحكيم جاء بإعجاز في شّتى مجالات الحياة الاقتصادية للإنسان، فلا يمكن لأي نظام معاصر الإتيان بما جاء به القرآن من تعاليم سمحاء.

ب)أّن نظام الميراث في الإسلام جاء بمنظومة كاملة، لم يعتريها تعديل ولا إضافة بخلاف القوانين الوضعية.

ج) أّن نظام الميراث في الإسلام يرمي إلى عدالة توزيع الثروة والقضاء على البطالة والتشجيع على العمل والاستثمار.

د) أّن نظام الميراث في الإسلام يخضع لنظام الّنفقات، ولذلك نجد التفاضل بين الورثة نتيجة لا خلاف الأعباء المالية بينهم.

هـ) أّن نظام الميراث في الإسلام جاء في ثلاث آيات من سورة الّنساء.

13. أحمد عواد الكبيسي، مجلة الباحث الجامعي للعلوم الانسانية (2024)، بعنوان: ‘‘مبادئ العدل في النظام الميراث الإسلامي"، في هذه المجلة يتكلم عن:

أ) إن العدل في الشريعة ركن أصيل من أركانها وهو يسري من دائرة العقيدة فيها الى دائرة التشريع و يلتزم أن تكون شريعته بكل فروعها وأنظمتها ومنها نظام الميراث مصبوغة بصبغة العدل، وأن هذا اللزوم لم يبق في نطاق النظر، بل أحالته النصوص الصريحة المتعلقة بفروع الشريعة وأنظمتها إلى واقع تشريعي العادل

ب) إن أسباب الاستحقاق من الميراث في الشريعة الإسلامية ، مبنية على العلاقات والوشائج الوثيقة، المتضمنة المشاركة في الحياة، والمنافع المتبادلة والمسؤولية التضامنية المادية والمعنوية، بعيدا عن الظلم والهوى والانحياز الذى كان قائما على أساس القوة المجردة، كما كان عليه الحال في نظام الميراث عند العرب قبل الإسلام، وكذألك عند غيرهم كالرومان واليهود.

ج) إن المساواة المطلقة لا تعنى في كل الأحوال العدل والحق فهي تمثل العدل والإنصاف في الحالات التي تتساوى فيها الأسباب الموجبات وتمثل الظلم والجور في الحالات التي تختلف وتتفاوت فيها الأسباب والموجبات، ويكون التفاوت في هذه الحالة بالأنصباء والمرتبات والأجور هو العدل والحق وهذا ما يقضى به العدل، ويشهد به واقع العالم ومؤسساته التي لا تعطى كل موظفيها والعاملين فيها مرتبا وأجرا متساويا، بل تفاوت بينهم فيها مادامت الأسباب والموجبات مختلفة، فإن تساوت أعطت من تساووا فيها مرتبا أو أجرا متساويا.

د) إن التفاوت في أنصباء بعض الورثة في بعض المسائل في النظام الميراث الإسلام يمثل ظلما وانحيازا.

الإضافة المتوقعة من الباحث:

ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تتجلى الفروقات بين الدراسات السابقة المذكورة وهذه الدراسة في تركيز الأخيرة على رصد وقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتطبيق قانون الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاه العام في إندونيسيا. في حين ركزت الدراسات السابقة بشكل رئيسي على استعراض واقع تطبيق الميراث في مناطق جغرافية محددة داخل إندونيسيا، مثل قرية بامبانجان أو مجتمع مينانجكاباو، فإن هذه الدراسة تتجاوز ذلك نحو تقييم تأثيرات أوسع نطاقًا على مستوى المجتمع الكلي.

من بين الدراسات السابقة، تُعد رسالة أحمد أنطاني بعنوان "تنشيط الأصول الموروثة (الفرائض) في الاقتصاد" الأقرب إلى هذه الدراسة، حيث أشارت إلى أن قانون الميراث الإسلامي يلعب دورًا مهمًا في توزيع الثروة، بالتكامل مع الزكاة والصدقات، كآلية لتحقيق العدالة الاقتصادية. ومع ذلك، لم تتناول هذه الدراسة رصد هذا الأثر من خلال مؤشرات كمية أو نوعية مثل الرفاه العام أو السلم الاجتماعي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه. فبينما اكتفت الدراسات السابقة بوصف الممارسات أو تحليلها في سياقات محلية، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة تربط بين تطبيق القانون الإسلامي وتحسين جودة الحياة والاستقرار المجتمعي في إندونيسيا.

الفصل الأول

الإطار العام لقانون الميراث الإسلامي، وآراء الأئمة الأربعة للمذاهب

في هذا الفصل، يهدف الباحث إلى تعريف القارئ بالإطار العام لهذه الدراسة، من خلال تقديم بيئة بحثية متكاملة تضع المفاهيم والأنظمة في سياقها الصحيح. يتناول الفصل الملكية، مفهوم المواريث في الشريعة الإسلامية، موضحًا أسسه ومبادئه الأساسية التي تحكم توزيع التركات، بالإضافة إلى استعراض الإطار العام لنظام الميراث الإسلامي كما ورد في القرآن والسنة. كما يسلط الضوء على الأنظمة الوضعية المطبقة في إندونيسيا، بما في ذلك القوانين العرفية والمدنية التي تتفاعل مع القانون الإسلامي أو تتنافس معه في تنظيم قضايا الميراث. من خلال هذا العرض، يسعى الباحث إلى تمكين القارئ من فهم السياق النظري والعملي الذي تتحرك ضمنه الدراسة، ممهدًا الطريق لتحليل أعمق في الفصول اللاحقة.

1.1. : الملكية في الإسلام

تنقسم حقوق الملكية إلى ثلاث مجموعات، وهي[1]: حقوق الملكية الخاصة، وحقوق الملكية العامة، وحقوق ملكية الدولة:

1. الملكية الفردية (الملكية الخاصة):[2] وهي حق حاجز يعطي صاحبها حق التصرف والانتفاع بالأشياء، وهو حكم شرعي ينطبق على مواد أو منافع (خدمات) معينة، مما يسمح لمن اختص بها بالانتفاع بالسلع، وللأفراد الحق في التملك والحصول على تعويض إذا تم أخذ السلع لاستخدامها من قبل أشخاص آخرين، مثل تأجيرها، أو لأنها مستهلكة لاستهلاك جوهرها.
2. الملكية العامة (الملكية الجماعية): الملكية العامة هي إذن شرعي للمجتمع لمشاركة استخدام الأشياء. وفي الوقت نفسه، فإن الأشياء التي يتم تضمينها في فئة الملكية العامة هي الأشياء التي ذكرها الله سبحانه وتعالى ورسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذه الأشياء مخصصة لمجتمع حيث يحتاج كل منهما إلى الآخر. وفيما يتعلق بهذه الملكية

[1] ابن قدامة، **كتاب المغني**، (2002، رياض)، ج 6 ص 365

[2] علي أكبر، **مفهوم الملكية في الإسلام**، (2012، مجلة اصول الدين)، المجلد:2، ص 131

العامة، فإن الشريعة الإسلامية تحرم السيطرة والاختصاص بهذه الأشياء من قبل شخص واحد فقط[3].

3. ملكية الدولة (أملاك الدولة): الأصول المملوكة للدولة هي حقوق لجميع المسلمين، تكون إدارتها تحت سلطة الدولة، ويمكن للدولة أن تمنحها لبعض المواطنين، وفقا لسياساتها. ومعنى الإدارة بالدولة هو أن الدولة لها القدرة على إدارة الأشياء مثل الفيء والخراج وأصول الجزية ونحو ذلك[4].

1.2: مفهوم المواريث في الفقه الإسلامي

1.2.1 علم المواريث لغة واصطلاحا

1. الميراث لغويًا[5]، جمع "مَوَاريثُ"، يُطلق على ما يُورَّث من تَرِكة المتوفى، أي الأموال أو الممتلكات التي يتركها بعد وفاته. ومن أمثلته في الاستخدام: "قسَّموا ميراثَ أبيهم بالتساوي"، أو في السياق القرآني: {وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ}، بمعنى ملكيتهما المطلقة. أما علم الميراث، أو ما يُعرف في الفقه الإسلامي بـ"علم الفرائض"، فهو العلم الذي يهتم بدراسة الورثة المستحقين، وتحديد نصيب كل منهم من التركة، إلى جانب بيان موانع الإرث (كالقتل أو اختلاف الدين)، وكيفية توزيع الميراث بينهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية. يُعد هذا العلم فرعًا أساسيًا من الفقه، يرتكز على القرآن والسنة، ويهدف إلى ضمان توزيع عادل ومنظم للثروة، مما يعكس أهميته في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة والمجتمع.
2. الفرائض لغة: الفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة، والفريضة في اللغة:[6] مأخوذة من الفرض فما هو معنى الفرائض لغة وشرعا: وعليه فإن الفرض والفرائض لغة تطلق على ستة معان منها:

1) القطع: يقال فرضت لفلان كذا من المال أي قطعت له شيئا منه ومنه قوله تعالى: (نصيبا مفروضا).

---

[3] نفس المرجع ، ص. 132

[4] علي أكبر، **مفهوم الملكية في الإسلام**، (2012، مجلة اصول الدين)، المجلد:2، ص 133 عند تكرار المرجع لا داع لذكر كل ذلك

[5] لجنة من كلية الشريعة جامعة الأزهر ، **أحكام المواريث في الفقه الإسلامي**،(2002، القاهرة)، ص. 7

[6] نفس المرجع، ص. 11

2) التقدير: ومنه قوله تعالى: (فنصف ما فرضتم) أي قدرتم.

3) ت. الإنزال: ومنه قوله تعالى: (إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد) أي أنزله.

4) التبيين: ومنه قوله تعالى: (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) أي بين.

5) الإحلال: ومنه قول العرب: (لا أصبت منه فرضا و لا قرضا) أي عطاء.

ولما كان علم الفرائض مشتملا على هذه معانى الستة لما فيه من السهام المقدرة والمقادير المقتطعة والعطاء المجرد وتبيين الله لكل وارث نصيبه واحلاله وانزاله سمى بذلك.

3. الميراث أو المواريث لغة:[7] بقاء شخص على قيد الحياة بعد وفاة آخر، بحيث ينتقل إليه ما تركه المتوفى من ممتلكات أو حقوق. يرتبط هذا المعنى اللغوي ارتباطًا وثيقًا بالمفهوم الفقهي للميراث، والذي يُشير إلى ما يخلفه الميت من أموال وحقوق تنتقل بوفاته إلى الوارث الشرعي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

يُظهر هذا الربط بين المعنيين أن الميراث ليس مجرد انتقال مادي للثروة، بل هو نظام قانوني واجتماعي يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأحياء والأموات، مع ضمان استحقاق الورثة بناءً على قواعد محددة في الفقه الإسلامي.

4. معنى الإرث اصطلاحا: والإرث اصطلاحا: يراد به هنا: نصيب مقدر شرعا للوارث لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول، وعلم الفرائض هو الفقه المتعلق بالإرث ومعرفة الحساب الموصل إلى معرفة ذلك ومعرفة قدر الواجب من التركة لكل ذي حق. وهو: قواعد فقهية وحسابية يعرف بها نصيب كل وارث من التركة ويدخل فيه أيضاً الضوابط والقواعد المتعلقة بأحوال الوارث من كونه صاحب فرض أو تعصيب أو ذا رحم وما يتعرض له من حجب وعول ورد ومنع من الإرث. وهو أيضاً: علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث لذا أصبح علم المواريث يشتمل على عناصر ثلاثة:

1. معرفة الوارث وغير الوارث
2. معرفة نصيب كل وارث
3. معرفة الحساب الموصل إلى معرفة ذلك.

[7] لجنة من كلية الشريعة جامعة الأزهر ، **أحكام المواريث في الفقه الإسلامي**، (2002، القاهرة)، ص. 8

أو هو: فقه المواريث ونضم إليه من حسابها وقد عرفه الزحيلي:[8] بقاء شخص بعد موت آخر بحيث يأخذ الباقي ما يخلفه الميت. وفقها: ما خلفه الميت من الأموال والحقوق التي يستحقها بموته الوارث الشرعي. أو هو قواعد فقهية وحسابية يعرف بها نصيب كل وارث من التركة[9].
وأيضا يمكن تعريفه بأنّه[10]: هو قواعد يعرف بها صيب كل مستحق في التركة

1.3: أركان الإرث وشروطه وعناصره

1.3.1 أركان الإرث

1. المورِّث: هو الميت أو الملحق بالأموات حكما الذي ترك مالا أو حقا.[11]
2. الوارث: هو الحي بعد المورث أو الملحق بالأحياء الذي يستحق الإرث بسبب من أسبابه وإن لم يأخذ بالفعل لمانع.
3. المورَّث: وهو التركة ويسمى أيضا ميراثا وإرثا. وهو ما يتركه المورِّث من الأموال أو الحقوق التي يمكن إرثها عنه كحق القصاص وحبس المبيع لاستيفاء الثمن، وحق حبس المرهون لاستيفاء الدين.

1.3.2شروط الإرث:

1. تحقق موت المورِّث إمّا حقيقة أو حُكما أو تقديرا.
2. تحقق حياة الوارث حقيقة أو حُكما بعد موت مورثه ولو بلحظة.
3. تحقق صلة الوارث بالمورِّث؛ أي ادلائه للميت بقرابة أو نكاح أو ولاء بأن يعلم بأنه وارث من جهة القرابة النسبية أو جهة الزوجية أو منهما أو من جهة الولاء لاختلاف الحكم في ذلك.
4. معرفة الجهة المقتضية للإرث تفصيلا فلا تقبل شهادة الإرث مطلقة كقول الشاهد للقاضي.
5. معرفة الوارث وغير وارث.
6. معرفة نصيب كل وارث.
7. معرفة الحساب الموصل إلى معرفة ذلك.

---

[8] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي و أدلته**، (دار الفكر: 1985م, المجلد الثامن، دمشق)، ص. 243

[9] نفس المرجع، ص. 243

[10] منشاوى عثمان عبود، **الوجيز في الميراث على المذاهب الأربعة**، (التجارية قليوب مصر: 2014م، مصر)، ص. 15

[11] لجنة من كلية الشريعة جامعة الأزهر ، **أحكام المواريث في الفقه الإسلامي**،(2002، القاهرة)، ص. 10

1.4: أسباب الإرث وموانعه

1.4.1 أسباب الإرث:[12]

1. النسب: وهو القرابة وهي الاتصال بين إنسانين بالاشتراك في ولادة قريبة أو بعيدة.
2. النكاح: وهو عقد الزوجة الصحيح وإن لم يحصل وطء ولا خلوة وإن كان في مرض الموت خلافا للإمام مالك رحمه الله فإن العقد عنده باطل إن كان في مرض الموت فلا إرث به.
3. الولاء: وهو ثبوت حكم شرعي بعتق أو تعاطى سببه، والمراد به هنا: ولاء العتاقة أي الذى سببه العتق لا ولاء المولاة والمحالفة لأنه مختلف في كونه من أسباب الإرث.

1.4.2 موانع الإرث:[13]

1. اختلاف الدين: اتفق الفقهاء على أن اختلاف الدين بين المورث والوارث مانع من موانع الإرث. واختلاف الدين يكون بالإسلام والكفر، ويكون أيضا اختلاف الملة بأن يكون المورث على ملة والوارث على ملة أخرى.
2. الرق: لغة: العبودية والشيء الرقيق، أمّا شرعا: فهو عجز حكمي يقوم بالإنسان بسبب الكفر؛ بمعنى أن الشارع حكم على هذا الإنسان بعدم نفاذ تصرفه بسبب كفره بالله لا بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون. فالمانع من نفوذ التصرف في الرقيق مانع حكمي والمانع من التصرف في الصبي والمجنون مانع حسي.
3. القتل: وهو إزهاق الروح بالمباشرة أو التسبب وقد اتفق الفقهاء على أن القتل مانع من موانع الإرث فلا يرث القاتل من مقتولة شيئا لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يرث القاتل شيئا).

---

[12] لجنة من كلية الشريعة جامعة الأزهر ، **أحكام المواريث في الفقه الإسلامي**،(2002، القاهرة)، ص. 12

[13] نفس المرجع ، ص. 13

1.5 : آراء الأئمة الأربعة للمذاهب

قانون الميراث (الفرائض) في الإسلام مُنظَّم بشكل مفصل في القرآن الكريم والحديث والإجماع، مما يجعل آراء الأئمة الأربعة للمذاهب الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي متفقة في المبادئ الأساسية بشكل عام. ومع ذلك، هناك اختلافات في بعض التفاصيل الفنية والتفسيرات، خاصة في الحالات الخاصة أو المواقف التي لم تُوضَّح بشكل صريح في المصادر الأساسية. فيما يلي شرح لآراء كل مذهب بشأن قانون الميراث

1.5.1 المبادئ العامة لقانون الميراث

قانون الميراث في الإسلام يستند إلى القرآن الكريم (خاصة سورة النساء، الآيات 11-12 و176)، والحديث، والإجماع. وتشمل المبادئ الأساسية ما يلي:

- أصحاب الفروض: الورثة الذين يحصلون على نصيب محدد (مثل النصف، أو الربع، أو الثمن) مثل الزوجة، أو البنت، أو الأم.
- العصبة: الورثة الذين يحصلون على ما تبقى من التركة بعد أصحاب الفروض، مثل الابن أو الأب.
- الحجب: منع بعض الورثة أو كلهم من الحصول على الميراث بسبب وجود وارث آخر أقرب صلة.
- الرد: إعادة توزيع ما تبقى من التركة على أصحاب الفروض إذا لم يكن هناك عصبة.
- العول: تعديل أنصبة الميراث إذا تجاوز مجموع الأنصبة التركة المتاحة.

المذاهب الأربعة متفقة على هذه المبادئ، ولكنها تختلف في بعض الحالات الخاصة.

1) المذهب الحنفي[14]

- **النهج العام**: يتمسك المذهب الحنفي بالنصوص القرآنية والأحاديث، مع استخدام القياس والاستحسان في الحالات التي لم تُوضَّح بشكل صريح.
- **الآراء الخاصة:**

[14] المرغناني، برهان الدين، **الهداية في سيارة بداية المبتدي**، (1197)، ص 75

- الرد: يقبل المذهب الحنفي مفهوم الرد، وهو إعادة توزيع ما تبقى من التركة على أصحاب الفروض (باستثناء الزوج أو الزوجة) إذا لم يكن هناك عصبة. على سبيل المثال، إذا كان هناك ابنة وأم فقط، يُعاد توزيع التركة المتبقية حسب نسبتهما.
- العول: يقبل الحنفيون العول، وهو تقليص أنصبة جميع الورثة بشكل متناسب إذا تجاوز مجموع الأنصبة التركة المتاحة. على سبيل المثال، إذا لم تكفِ التركة لتغطية أنصبة أصحاب الفروض، تُنقَّص الأنصبة لكل وارث.
- الجد والإخوة: في حالة وجود الجد (والد الأب) مع إخوة أشقاء، يعطي الحنفيون الأولوية للجد بنصيب محدد، بينما يحصل الإخوة على ما تبقى (إن وجد).
- الورثة الإناث: يميل المذهب الحنفي إلى منح حقوق الميراث للإناث ذوات القرابة الأبعد (مثل ابنة الابن) إذا لم يكن هناك ورثة ذكور أقرب.

- **مثال عملي**: إذا ترك المورِّث زوجة وابنة، تحصل الزوجة على ثمن التركة (8/1)، وتحصل الابنة على النصف (2/1)، ويُعاد توزيع التركة المتبقية (الرد) على الابنة لعدم وجود عصبة.

2) المذهب المالكي

- **النهج العام** :يعطي المذهب المالكي الأولوية لعمل أهل المدينة، ويستخدم المصلحة المرسلة لتحديد الأحكام في الحالات المعقدة .
- **الآراء الخاصة** :
  - **الرد** :لا يقبل المالكيون الرد للزوج أو الزوجة. يُعاد توزيع التركة المتبقية على أصحاب الفروض الآخرين (مثل الابنة أو الأم). وإذا لم يكن هناك أصحاب فروض آخرون، تُمنح التركة المتبقية لبيت المال (الخزانة العامة).
  - **العول** :يقبل المالكيون العول، مثل الحنفيين، لتعديل الأنصبة إذا لم تكفِ التركة.

- **الجد والإخوة** :يتبنى المالكيون نهجًا مختلفًا في حالة ميراث الجد مع الإخوة الأشقاء. يُعتبر الجد من العصبة، ولكن الإخوة الأشقاء قد يحصلون على نصيب محدد حسب الظروف.
- **عقيدة الأخذري** :لدى المالكيين قواعد خاصة لبعض حالات الميراث، مثل منح الحق للأقارب الأبعد إذا لم يكن هناك ورثة مباشرون.

- **مثال عملي** :إذا ترك المورِّث ابنة وأمًا، تحصل الابنة على النصف (2/1)، وتحصل الأم على السدس (6/1)، ويُعاد توزيع التركة المتبقية عليهما (الرد)، ما لم يكن هناك زوج أو زوجة.

3) المذهب الشافعي

- **النهج العام** :يعتمد المذهب الشافعي على النصوص القرآنية والحديث النبوي، مع التركيز على القياس وتقليل استخدام الاستحسان مقارنة بالمذهب الحنفي. يسعى الشافعيون إلى التوازن بين النصوص الصريحة والاجتهاد في الحالات غير المنصوص عليها .
- **الآراء الخاصة** :

- **الرد** :يقبل الشافعيون الرد، أي إعادة توزيع التركة المتبقية على أصحاب الفروض (باستثناء الزوج أو الزوجة) إذا لم يكن هناك عصبة. على سبيل المثال، إذا كان هناك ابنة وأم فقط، يُعاد توزيع التركة المتبقية حسب نسبتهما.
- **العول** :يقبل الشافعيون العول، مثل الحنفيين والمالكيين، لتعديل أنصبة الورثة إذا تجاوز مجموع الأنصبة التركة المتاحة.
- **الجد والإخوة** :في حالة وجود الجد (والد الأب) مع الإخوة الأشقاء، يُعامل الشافعيون الجد كعصبة، لكنهم قد يوزعون التركة بين الجد والإخوة بناءً على قواعد محددة، مع إعطاء الجد أولوية في بعض الحالات.
- **الورثة الإناث** :يمنح المذهب الشافعي حقوق الميراث للإناث ذوات القرابة الأبعد (مثل ابنة الابن) إذا لم يكن هناك ورثة ذكور أقرب، مع الالتزام الدقيق بالنصوص.

- **مثال عملي** :إذا ترك المورِّث زوجة وابنة، تحصل الزوجة على الثمن (8/1)، وتحصل الابنة على النصف (2/1)، ويُعاد توزيع التركة المتبقية (الرد) على الابنة لعدم وجود عصبة.

4) المذهب الحنبلي

- **النهج العام** :يتميز المذهب الحنبلي بالتمسك الشديد بالنصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة، مع تقليل الاعتماد على القياس إلا في حالات الضرورة، ويفضل الاستناد إلى السنة والآثار .
- **الآراء الخاصة** :

  - **الرد** :يقبل الحنبليون الرد، أي إعادة توزيع التركة المتبقية على أصحاب الفروض (باستثناء الزوج أو الزوجة) إذا لم يكن هناك عصبة. على سبيل المثال، إذا كان هناك ابنة وأم فقط، تُعاد التركة المتبقية إليهما حسب نسبتهما.
  - **العول** :يقبل الحنبليون العول، مثل بقية المذاهب، لتعديل أنصبة الورثة إذا تجاوز مجموع الأنصبة التركة المتاحة.
  - **الجد والإخوة** :في حالة وجود الجد (والد الأب) مع الإخوة الأشقاء، يعامل الحنبليون الجد كعصبة، لكنهم قد يوزعون التركة بين الجد والإخوة بناءً على قواعد محددة، مع إعطاء الجد أولوية في بعض الحالات.
  - **الورثة الإناث** :يمنح المذهب الحنبلي حقوق الميراث للإناث ذوات القرابة الأبعد (مثل ابنة الابن) إذا لم يكن هناك ورثة ذكور أقرب، مع الالتزام الدقيق بالنصوص الشرعية.

- **مثال عملي** :إذا ترك المورِّث زوجة وابنة، تحصل الزوجة على الثمن (8/1)، وتحصل الابنة على النصف (2/1)، وتُعاد التركة المتبقية (الرد) إلى الابنة لعدم وجود عصبة.

5) المقارنة والاستنتاجات

- **أوجه التشابه** :

- اتفق المذاهب الأربعة على تقسيم أصحاب الفروض الأساسيين بناءً على القرآن الكريم (مثلاً: البنت تحصل على نصف التركة إذا لم يكن هناك ابن، والزوجة تحصل على ثمن التركة إذا كان هناك أبناء).
- جميع المذاهب تقبل مبدأ العول لتعديل أنصبة الورثة إذا لم تكفِ التركة.

- **الاختلافات** :
  - **الرد** :المذهب الحنفي هو الأكثر مرونة في قبول الرد، بينما يرفضه المذهب الحنبلي تماماً. أما المذهب المالكي والشافعي فيتوسطان، مع قيود معينة.
  - **فائض التركة** :يميل المذهبان الحنفي والمالكي إلى توزيع فائض التركة على ورثة معينين، بينما يفضل المذهبان الشافعي والحنبلي تخصيصه لبيت المال.
  - **الجد والإخوة** :تختلف النهج في التعامل مع الجد والإخوة الأشقاء، حيث يكون الحنفي والمالكي أكثر شمولاً تجاه الإخوة، بينما يعطي الشافعي والحنبلي الأولوية للجد.
- **السياق الاجتماعي** :غالباً ما تتأثر هذه الاختلافات بالسياق الاجتماعي والثقافي الذي نشأ فيه كل مذهب. فالمذهب الحنفي أكثر مرونة ليتناسب مع المجتمعات الحضرية، والمالكي يعكس تقاليد المدينة المنورة، والشافعي يسعى للتوفيق والتنظيم، والحنبلي صلب في الحفاظ على نقاء النصوص .

الفصل الثاني

الأنظمة الوضعية والعرفية المطبقة في إندونيسيا.

يُشكل قانون الميراث جزءًا أساسيًا من قانون الأسرة، حيث يلعب دورًا محوريًا في تحديد نظام الحقوق والواجبات داخل المجتمع، عاكساً طبيعة القانون المطبق فيه. يتميز قانون الميراث وفق الشريعة الإسلامية باختلاف جوهري عن نظيره في القانون الغربي، كما ينظمه القانون المدني الهولندي (Burgerlijk Wetboek أو BW)،[15] وعن قانون الميراث العرفي الذي يتبع التقاليد المحلية. يُمثل قانون الميراث الإسلامي نظامًا ينظم "الأصول المالية والحقوقية"، حيث يتم نقل هذه الأصول إلى الورثة بعد تسوية ديون المتوفى والالتزامات المترتبة عليه، وقد تكون الحقوق المنقولة إيجابية (كالأموال) أو سلبية (كالديون).

في الأصل، يسري قانون الميراث الإسلامي على جميع المسلمين في العالم، باعتباره إطارًا شرعيًا موحدًا مستمدًا من القرآن والسنة. مع ذلك، تؤثر عوامل مثل المذهب الفقهي المتبع، ونمط الحياة في البلد الإسلامي، والخصوصيات الإقليمية، على تطبيقه بشكل محدود وطفيف. يعود ذلك إلى اختلاف التفسيرات الفقهية أو التكيف مع الظروف المحلية، دون أن يمس هذا التأثير جوهر النظام الإسلامي للميراث، منها:

1. نظّم الإسلام الأساس القانوني للميراث بشكل مفصل في القرآن الكريم، حيث حدد الحصص الشرعية للورثة بدقة ووضوح. وفي حال ظهرت إشكالات في فهم النصوص القرآنية، جاءت السنة النبوية لتوضيح المعاني من خلال أقوال النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله، إلى جانب اجتهادات الصحابة التي استندت إلى هذا الإرث التشريعي. مع ذلك، تبقى هناك مسائل فقهية تتعلق بالتطبيق العملي لم يتناولها القرآن أو السنة ببيان كافٍ يزيل الخلاف بين الفقهاء، مما أبقى مجالًا مفتوحًا للاجتهاد المعاصر. من الأمثلة على ذلك قضية "الوصية الواجبة"، التي أثارت نقاشات حول استحقاق أحفاد المتوفى في حال وفاة والديهم قبل تقسيم التركة.

[15] فيتلوا، **قانون الميراث وفقا للقانون المدني الهولندي**، (1979، جاكرتا)، ص 8

2. يُظهر هذا الوضع مرونة النظام الشرعي في التعامل مع التطورات،[16] حيث يتيح الاجتهاد معالجة التحديات المستجدة مع الحفاظ على الجوهر الأساسي لقانون الميراث الإسلامي، مما يعكس توازنًا بين الثبات والتكيف.

تُعد العلوم الشرعية، بما فيها أحكام المواريث، مزيجًا من العلوم الدينية والاجتماعية، حيث ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع وفق المبادئ الإلهية. ونتيجة لهذه الطبيعة المزدوجة، يُعتبر قانون الميراث مجالًا يحتمل فيه الاختلاف في الآراء بين الفقهاء والعلماء، خاصة عند التعامل مع الآيات القرآنية التي تقبل التفسير بأكثر من وجه. هذا الاختلاف لا ينبع من غموض النصوص الأصلية، بل من تنوع السياقات والاجتهادات التي تتيح لكل عالم أن يستنبط حكمًا يتماشى مع فهمه للنص والواقع المعاش.

يُبرز هذا التنوع مرونة قانون الميراث الإسلامي، إذ يتيح التكيف مع الظروف الاجتماعية المتباينة، مع الحفاظ على الأسس الشرعية التي تحقق العدالة والاستقرار في توزيع التركات.

قانون تقسيم الميراث المعمول به في إندونيسيا، يمكن تقسيم الميراث المعمول به في إندونيسيا بناءً على قانون الميراث العرفي، أو القانون المدني، أو القانون الإسلامي.

2.1 الأنظمة الوضعية المطبقة في إندونيسيا

1. تطبيق الميراث في القانون المدني (KUHPerdata)

a) يُطبق قانون الميراث وفق القانون المدني الهولندي (Burgerlijk Wetboek أو BW) مبدأ أساسيًا ينص على أنه "عند وفاة شخص، تنتقل جميع حقوقه والتزاماته فورًا إلى ورثته". تشمل هذه الحقوق والالتزامات المنقولة الأصول المالية أو أي حقوق وتعهدات قابلة للتقييم النقدي، بما في ذلك الممتلكات والديون . ومن السمات المميزة لقانون الميراث في هذا النظام الغربي منح كل وارث حقًا مطلقًا في المطالبة بتوزيع الأصول الموروثة في أي وقت يشاء. وبموجب ذلك، إذا رفع أحد الورثة دعوى أمام المحكمة للمطالبة بالتوزيع، لا يملك الورثة الآخرون حق رفض هذا الطلب، وفقًا لما تنص عليه المادة 1066 من القانون المدني الهولندي.

[16] فيتلوا، **قانون الميراث وفقا للقانون المدني الهولندي**، (1979، جاكرتا)، ص 10

يُظهر هذا المبدأ طابعًا فرديًا ومرنًا في قانون الميراث المدني الغربي، حيث يُعطي الأولوية لحرية الورثة في التصرف بالتركة، على عكس النظام الإسلامي الذي يحدد الحصص مسبقًا ويضع إطارًا جماعيًا للتوزيع. كما يعكس تركيزًا على الحقوق القابلة للتقييم المادي، مما يميزه عن الأنظمة العرفية أو الشرعية التي قد تشمل جوانب غير مادية:

يتميز نظام توزيع الأصول الموروثة وفق القانون المدني الهولندي (BW) بمجموعة من القواعد التي تؤكد على الحقوق الفردية للورثة، وتشمل ما يلي:

أ) حظر الإجبار على عدم التقسيم: لا يجوز إجبار أي وارث يمتلك حقًا في جزء من التركة على الإبقاء على الأصول الموروثة دون تقسيم بين الورثة الحاليين، مما يضمن حرية التصرف الفردي.

ب) إمكانية المطالبة الدائمة: يحق للوارث المطالبة بتوزيع الأصول الموروثة في أي وقت، حتى في وجود اتفاق مسبق يمنع ذلك، مما يجعل هذه الاتفاقيات غير ملزمة إذا تعارضت مع إرادة أحد الورثة.

ج) تحديد مدة التأجيل: لا يمكن الاتفاق على تعليق توزيع الأصول الموروثة إلا لفترة زمنية محددة، مما يمنع التأخير الدائم في التقسيم.

د) مدة صلاحية تعليق التوزيع: تُعد اتفاقية تعليق التوزيع سارية لمدة خمس سنوات فقط، مع إمكانية تجديدها بشرط موافقة جميع الأطراف المعنية على الاستمرار في التعليق.

b) تقسيم الميراث وفقًا للقانون المدني

وفقًا للقانون المدني (KUH Perdata)، لا يمكن تقسيم الميراث إلا بسبب الوفاة. وفيما يتعلق بتقسيم الميراث، هناك طريقتان يمكن اتباعهما، وهما: بناءً على وصية أو بناءً على القانون. فئات الورثة في القانون المدني يُقسم القانون المدني الورثة إلى أربع فئات. وفيما يلي الفئات الأربع المقصودة:

- الفئة الأولى: تتكون من الزوج أو الزوجة الباقين على قيد الحياة، والأبناء الشرعيون وذريتهم.
- الفئة الثانية: تتكون من الأب، والأم، والإخوة، وذرية الإخوة.

• الفئة الثالثة: تتكون من الجد والجدة والأقارب في الخط المستقيم الصاعد.
• الفئة الرابعة: تتكون من الأقارب في الخط الجانبي، مثل العم، والخالة، وأبناء العم والخال، حتى الدرجة السادسة.

c) الورثة الممنوعون في القانون المدني:

ينص المادة 838 من القانون المدني (KUH Perdata) على أن هناك أربع فئات من الأشخاص الذين يعتبرون غير جديرين بأن يكونوا ورثة، وبالتالي لن يحصلوا على الميراث. هذه الفئات هي:

1. الشخص الذي حُكم عليه بارتكاب جريمة قتل أو محاولة قتل المورث.
2. الشخص الذي حُكم عليه أو أُدين بتهمة الافتراء على المورث بارتكاب جريمة يُعاقب عليها بالسجن لمدة خمس سنوات أو عقوبة أشد.
3. الشخص الذي منع المورث بالعنف أو بأفعال ملموسة من إعداد وصيته أو سحبها.
4. الشخص الذي قام بإخفاء وصية المورث أو إتلافها أو تزويرها.

مثال قانون العرفي في إندونيسيا:

- قانون الميراث العرفي في بالي: يتبنى نظام "مايورات"، حيث يُنقل الميراث إلى الابن الذكر الأكبر سنًا. يتشابه هذا النظام مع نظام القرابة الذي يُعتمد في كتاب ماناوا دارما شاسترا.
- قانون الميراث العرفي في مينانغكاباو: يتبنى نظامًا أموميًا (ماتريليني)، حيث يُنقل الميراث عبر خط النسب الأمومي. في هذا النظام، تكون للإناث مكانة أكثر بروزًا من الذكور، ويتبع الأبناء خط نسب الأم.

- قانون الميراث العرفي في جاوة: يتبنى نظامًا فرديًا (يحصل كل وارث على نصيبه الخاص)، أو جماعيًا (لا يُقسم الميراث بل يُستخدم بشكل مشترك)، أو نظام مايورات (يُنقل الميراث إلى الابن الأكبر).
- قانون الميراث العرفي لقبيلة آكيت: يتبنى نظامًا أبويًا (باتريليني)، حيث يحصل الذكور على نصيب أكبر من الإناث.

تعكس هذه الخصائص الطابع الفردي والمرن لقانون الميراث في النظام المدني الغربي، حيث تُعطى الأولوية لحق الورثة في التصرف بالتركة دون قيود طويلة الأمد، مما يميزه عن الأنظمة الأخرى كالشريعة الإسلامية التي تركز على توزيع فوري ومحدد مسبقًا.

2. الورثة وفقًا لتجميع القوانين الإسلامية (KHI)[17]

فيما يتعلق بالورثة في تقسيم الميراث وفقًا للشريعة الإسلامية، تنص المادة 171 من تجميع القوانين الإسلامية (KHI) على أن الوارث هو الشخص الذي يكون له صلة دم أو صلة زواج مع المورث عند وفاته، ويكون مسلمًا، ولا يُمنع بموجب القانون من أن يكون وارثًا.

كما توضح المادة 172 من KHI ، يُعتبر الوارث مسلمًا إذا كان ذلك معلومًا من بطاقة هويته، أو اعترافه، أو ممارساته، أو شهادة الآخرين. أما بالنسبة للرضيع حديث الولادة أو الطفل القاصر، فيتبع دين والده أو بيئته.

a) فئات الورثة في KHI يُقسم KHI الورثة إلى مجموعتين :

1) بناءً على صلة الدم

- فئة الذكور: تتكون من الأب، الابن، الأخ، العم، والجد .
- فئة الإناث: تتكون من الأم، الابنة، الأخت، والجدة .

2) بناءً على صلة الزواج: تتكون من الأرمل (الزوج) أو الأرملة (الزوجة).

2.2 الأنظمة العرفية المطبقة في إندونيسيا

2.2.1 الورثة (الذُرِّيَة) في القانون المدني (Burgerlijk Wetboek)

وفقًا للوائح القانون المدني الهولندي (BW)،[18] يُعرف الورثة بأنهم الزوج أو الزوجة الباقية على قيد الحياة بعد وفاة المتوفى، إلى جانب أفراد عائلة المتوفى سواء كانوا ورثة شرعيين (من النكاح الرسمي) أو غير شرعيين (معترف بهم قانونًا رغم عدم الشرعية الأصلية). يُصنف الورثة إلى عدة مجموعات بناءً على الأولوية القانونية، وتُحدد هذه المجموعات وفقًا لدرجة القرابة المباشرة بصلة الدم، مثل الأبناء والآباء، أو غير المباشرة في حالات أخرى.

[17] وزارة الشؤون الدينية في جمهورية إندونيسيا، **كتاب تجميع الشريعة الإسلامية**، باب 2، ص 90

[18] سوريني أهلا سجاريف ونور العلمية، **قانون الميراث المدني الغربي الميراث وفقا للقانون**، المجلد 1، ص 87-92

يُظهر هذا التصنيف مرونة النظام الغربي في التعامل مع الورثة، حيث يشمل حتى الأبناء غير الشرعيين بشرط الإثبات القانوني، على عكس النظام الإسلامي الذي يقتصر على الورثة الشرعيين بناءً على النسب المعترف به شرعًا. كما يعكس تركيزًا على صلة الدم كمعيار أساسي للاستحقاق:[19]

أ) تضم المجموعة الأولى من الورثة، وفق القانون المدني الهولندي (BW)، الأسرة في خط النسب المستقيم الهابط، وتشمل الأطفال وذريتهم (كالأحفاد)، إلى جانب الزوج أو الزوجة الباقين على قيد الحياة بعد وفاة المورث. لم يُعترف بالزوج أو الزوجة كوارث في هذه المجموعة إلا في عام 1935، إذ كان الزوجان في السابق لا يرث أحدهما من الآخر، مما يعكس تطورًا تاريخيًا في النظام القانوني. يحصل أفراد هذه المجموعة، بما فيهم الأطفال وذريتهم، على حصص متساوية من التركة، مع مراعاة إدراج الزوج أو الزوجة كجزء من هذا التوزيع.
تعكس هذه القاعدة تركيز النظام الغربي على الأولوية للنسل المباشر والشريك الحياتي، مع منح كل فرد حصة متساوية، مما يختلف عن النظام الإسلامي الذي يحدد الحصص بناءً على درجة القرابة والجنس دون تساوٍ مطلق. كما تُظهر التعديلات التاريخية في 1935 مرونة القانون في التكيف مع التغيرات الاجتماعية.

ب) تشمل المجموعة الثانية من الورثة، وفق القانون المدني الهولندي (BW)، أفراد الأسرة في خط النسب المستقيم الصاعد، وهم الوالدان، إلى جانب الأشقاء (ذكورًا وإناثًا) وذريتهم (كأبناء الأشقاء). يتمتع الوالدان بضوابط خاصة تحمي حقهما في الإرث، حيث يُضمن لكل منهما نصيب لا يقل عن ربع التركة الكلية، حتى في حال وجود ورثة آخرين من الأشقاء. على سبيل المثال، إذا كان هناك ثلاثة أشقاء إلى جانب الأب والأم، يحصل كل من الأب والأم على ربع الميراث (أي نصف التركة مجتمعين)، بينما يتقاسم الأشقاء الثلاثة النصف الآخر، فيحصل كل منهم على ثلث النصف (أي سدس التركة الكلية تقريبًا). يختلف هذا التوزيع اختلافًا كبيرًا عن النظام الإسلامي ، حيث تنص آية الميراث في سورة النساء (النساء: 11) على أن نصيب الأم ينتقل من الثلث إلى السدس في وجود إخوة للمتوفى، بينما يرى جمهور الفقهاء أن الأب يحجب الإخوة تمامًا في بعض الحالات، مما يمنعهم من

[19] نفس المرجع ، ص. 92

الإرث إذا كان موجودًا. يُظهر هذا التباين تركيز القانون المدني الغربي على التساوي النسبي بين الورثة مع حماية الوالدين، بينما يركز النظام الإسلامي على توزيع محدد مسبقًا بناءً على الأولوية والحجب.

حدد القانون المدني في إندونيسيا، المستمد جزئيًا من القانون المدني الهولندي (BW)، طريقتين أساسيتين لاستحقاق الشخص للميراث، وهما:[20]

1) الإرث القانوني (Ab Intestato): ويعني أن يصبح الشخص وريثًا بناءً على أحكام القانون مباشرة، دون وصية من المورث، حيث يُحدد الورثة وفق ترتيب القرابة (كالأطفال، الوالدين، أو الأشقاء) وحصصهم تلقائيًا.
2) الإرث بالوصية: ويتمثل في تعيين المورث لشخص معين كوارث من خلال وصية مكتوبة، مما يتيح له تخصيص جزء من تركته لفرد أو جهة محددة وفق إرادته.

يُظهر هذا التقسيم مرونة النظام القانوني المدني في إندونيسيا، حيث يجمع بين التوزيع التلقائي المستند إلى القانون والحرية الشخصية للمورث في التصرف بممتلكاته عبر الوصية، مما يميزه عن النظام الإسلامي الذي يقتصر فيه الإرث على الورثة الشرعيين مع قيود على الوصية (ثلث التركة كحد أقصى).

1. مصادر قوانين الميراث في إندونيسيا ومرجعياتها:[21]

أ) التشريع الإسلامي: بالنسبة للعائلات المسلمة، يُعدّ توزيع الميراث وفقًا للتعاليم الإسلامية نظامًا محكمًا يستند إلى النصوص القرآنية الصريحة. فقد حدّد القرآن الكريم أنصبة الميراث بدقة، وهي ستة أنصبة أساسية: النصف، والربع، والثمن، والثلثان، والثلث، والسدس. وتُضاف إلى ذلك آليتا "التعصيب" و"الرد" لاستيعاب الحالات المختلفة. ففي حالة التعصيب، يُمنح الفائض من التركة لأقرب ذكر من أقارب المتوفى إذا لم يكن هناك مانع شرعي. أم[22]ا "الرد" فيتمثل في إعادة توزيع ما تبقى من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض حصصهم، حيث يُعاد الفائض إلى أصحاب الفروض أنفسهم بنسب متفاوتة وفقًا للرأي

[20] ايمان سوفرمان، **قانون الميراث الإندونيسي من منظور إسلامي وعرفي وعالمي**، (2014، باندوع)، ص 31

[21] محمد جبال، **ما هو علم المواريث**، (فونوروكو: 2023)، المجلد 3، ص 71-72

[22] أندي علي أكبر، **قانون المواريث الإسلامي والمشكلات المعاصرة**، (لامبونج:2020)، باب 1، ص4

الفقهي السائد، مع وجود اختلاف بين المذاهب؛ فالمالكية مثلاً يرون إعادة الفائض إلى بيت المال إذا لم يكن هناك عاصب.

كباحث، أرى أن نظام الميراث الإسلامي يتجاوز كونه مجرد آلية توزيع مادي، بل يشكّل ركيزة أساسية لتعزيز التماسك الاجتماعي والسلم الأسري. فهو يضمن توزيعًا عادلًا يحدّ من النزاعات بين أفراد الأسرة، ويحافظ على التوازن بين الحقوق والواجبات . ومع ذلك، أعتقد أن هناك مجالًا لإعادة النظر في بعض التفاصيل الفقهية ، خاصة في مسائل مثل "الوصية" و"الرد"، لتصحيح ما قد يُعدّ اختلالًا في الاجتهادات التي لم تستند إلى نصوص قطعية الثبوت والدلالة، مثل الأخبار المتواترة أو السنة الصحيحة. فكثير من هذه الاجتهادات تأثرت بسياقات تاريخية وسياسية، كالصراع بين العباسيين والفاطميين حول الخلافة، مما قد أثّر على بعض التفسيرات الفقهية.

من هذا المنطلق،[23] أقترح إعادة توجيه الفائض من التركة إلى "ذوي الأرحام"، وهم الأقارب الذين لا نصيب مفروض لهم ولا يشملهم التعصيب، مثل أبناء البنات، وأبناء الأخوات، وبنات الإخوة، وأبناء الإخوة من الأم، والعمات، والعم من جهة الأم، والأخوال، والخالات، وبنات الأعمام، والجد من جهة الأم. هؤلاء غالبًا ما يُهمَلون في التوزيع التقليدي رغم قرابتهم، وإدراجهم قد يعزز العدالة الاجتماعية ويتماشى مع روح الشريعة في رعاية الأقربين. ويمكن تطبيق ذلك بترتيب الأولوية حسب درجة القرابة، بدءًا من الأقرب فالأقرب.

أما في حالة "العول"[24]، وهي عندما تتجاوز أنصبة أصحاب الفروض قيمة التركة الكلية، فإن إعادة تصحيح المسألة تظل ضرورية لضمان التوازن بين الحقوق المشروعة. هذا النهج لا يهدف إلى الخروج عن النصوص الشرعية، بل إلى استنباط حلول معاصرة تستند إلى المقاصد الكلية للشريعة، كالعدل والرحمة، مع مراعاة التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على الأسر والمجتمعات.

ب) يُنظم قانون الميراث المدني في إندونيسيا توزيع الأصول الموروثة وفقًا للقوانين المدنية أو الأنظمة المالية العامة المعمول بها. يهدف هذا النظام إلى ضمان توزيع عادل ومنظم للتركة

[23] أندي علي أكبر، **قانون المواريث الإسلامي والمشكلات المعاصرة**، (لامبونج:2020)، باب 1، ص4

[24] نفس المرجع ، ص. 6

بين الورثة، مع مراعاة ترتيب الأولويات بناءً على درجة القرابة. يُصنّف الورثة في هذا الإطار إلى أربع مجموعات رئيسية، يتم تحديد حصصهم وفقًا للقواعد التالية:

1) المجموعة الأولى: تشمل الزوج أو الزوجة والأبناء كورثة أساسيين. في هذه الحالة، يُقسم الميراث بحيث يحصل الزوج أو الزوجة على ربع التركة، بينما يتقاسم الأبناء الثلاثة أرباع المتبقية بالتساوي، مما يعكس الأولوية الممنوحة للنواة الأسرية المباشرة.
2) المجموعة الثانية: تُفعَّل هذه المجموعة في غياب الزوج أو الزوجة والأبناء. هنا، ينتقل الحق في الميراث إلى والدي المتوفى وإخوته وأحفاده (أبناء الأبناء). يُوزّع الميراث بينهم بناءً على درجة القرابة والأولوية القانونية، مع مراعاة التساوي بين الأطراف في حال تساوت رتبهم.
3) المجموعة الثالثة: تُطبّق هذه الفئة عندما لا يكون للمتوفى إخوة أو أخوات. في هذه الحالة، يُمنح الميراث للأقارب في الخط العمودي المستقيم إلى أعلى، سواء من جهة الأب (الأجداد الأبوية) أو من جهة الأم (الأجداد الأموية)، مع توزيع الحصص وفقًا للقرب الجيني والقانوني.
4) المجموعة الرابعة: تشمل الأقارب الباقين على قيد الحياة من الخط الأعلى (كالأعمام والعمات أو أقارب أبعد) في حال عدم وجود ورثة من المجموعات السابقة. يحصل هؤلاء على نصف التركة كحد أقصى، بينما يُوزّع النصف المتبقي على الورثة من الخطوط الجانبية الأقرب درجة للمتوفى، مع مراعاة تسلسل الأولوية.

نظام الميراث المدني في إندونيسيا يعكس محاولة لتحقيق التوازن بين العدالة التوزيعية والتسلسل الهرمي للقرابة، وهو يتماشى مع الطبيعة القانونية للدولة التي تجمع بين التشريعات المدنية المستمدة من التراث الاستعماري الهولندي والاعتبارات الاجتماعية المحلية. لكن يمكن ملاحظة عدة نقاط تستحق التأمل:

1) المرونة والتكيف: النظام يُظهر مرونة في الانتقال بين المجموعات، مما يضمن عدم ترك التركة دون ورثة. ومع ذلك، قد يثير توزيع الحصص – كالربع للزوج أو الزوجة – تساؤلات حول مدى عدالته في سياقات اقتصادية معاصرة، خاصة إذا كانت التركة صغيرة نسبيًا.

2) مقارنة مع التشريع الإسلامي: على عكس نظام الميراث الإسلامي الذي يعتمد أنصبة محددة بنصوص دينية، يعتمد القانون المدني على تقسيمات نسبية قد تفتقر إلى المرجعية الثقافية المتجذرة في المجتمع الإندونيسي ذي الأغلبية المسلمة. هذا التباين قد يخلق تحديات في التطبيق، خاصة في الولاية التي تُفضّل الأعراف الإسلامية.

3) العدالة الاجتماعية: منح الأولوية للزوج والأبناء في المجموعة الأولى يعزز حماية الوحدة الأسرية الأساسية، لكن تخصيص نصف التركة للأقارب البعيدين في المجموعة الرابعة قد يُثير نقاشًا حول مدى ملاءمة هذه النسبة مقارنة بحقوق الورثة الأقرب.

ج) تتميز إندونيسيا، بوصفها دولة أرخبيلية تضم تنوعًا عرقيًا وثقافيًا واسعًا، بوجود قانون الميراث العرفي كإطار مرجعي لتوزيع التركات في العديد من مجتمعاتها. هذا القانون، الذي يُعرف محليًا بـ "الأدات" (Adat)، ليس مدونًا بشكل رسمي، بل يعتمد على الأعراف والتقاليد غير المكتوبة التي تنتقل عبر الأجيال. ونتيجة لذلك، يتأثر نظام الميراث العرفي بشدة بالهياكل الاجتماعية، وعلاقات القرابة، والقيم الثقافية السائدة في كل مجتمع محلي. وفي ظل هذا التنوع، تتعدد أنظمة الميراث التقليدية في إندونيسيا، مما يعكس الطبيعة الفريدة لكل مجموعة عرقية.

د) النظام الوراثي: ينقسم إلى ثلاثة أنواع. أي الأبوي أو على أساس نسب الأب.

تُصنّف هذه الأنظمة عادة إلى ثلاثة أنماط رئيسية :

1) النظام الأبوي (Patrilineal)[25]: يُطبّق في مجتمعات مثل الباتاك في سومطرة الشمالية، حيث ينتقل الميراث عبر الخط الذكوري، ويُعطى الأولوية للأبناء والأقارب الذكور، بينما تُستثنى الإناث غالبًا أو تُمنح حصص رمزية.

2) النظام الأموي (Matrilineal): يبرز في شعب المينانغكاباو في غرب سومطرة، حيث يُورّث الميراث عبر الخط الأنثوي، وتتولى النساء إدارة الأصول العائلية، بينما يلعب الرجال دورًا داعمًا.

3) النظام الثنائي (Bilateral):[26] يُعتمد في مناطق مثل جاوة، حيث يُوزّع الميراث بين الذكور والإناث على حد سواء، مع مراعاة مبدأ التساوي أو التفضيل حسب العرف المحلي.

[25] أندي علي أكبر، **قانون المواريث الإسلامي والمشكلات المعاصرة**، (لامبونج:2020)، باب 1، ص8

النظام الفردي: يحصل كل وريث على الأصول حسب حصصه. يتم تطبيقه عادةً على المجتمعات التي تطبق بشكل ثنائي، مثل Java وBatak.

النظام الجماعي: يحصل الورثة على الأصول الموروثة كوحدة واحدة لا يتم تقسيم ملكيتها، بل يحق لكل وريث فقط استخدام عائدات العقار أو الحصول عليها.

2. الأسس الشرعية للميراث: يستمد نظام الميراث في الإسلام أساسه الشرعي من القرآن الكريم، وتحديدًا من سورة النساء، الآية 7، التي تُنظّم انتقال الملكية من المتوفى إلى ورثته. تقول الآية: "لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا "[27]. تؤسس هذه الآية مبدأً عامًا يضمن حق الرجال والنساء على حد سواء في المشاركة في ميراث والديهم وأقاربهم، سواء كانت التركة قليلة أو كثيرة، مع التأكيد على أن الحصص مُقررة بنظام محدد.

أما التفصيل الدقيق لأحكام توزيع الميراث، فيرد في الآيتين 11 و12 من سورة النساء. ففي الآية 11: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ..."[28]، يحدد الله تعالى حصص الأبناء والبنات، ويبين نصيب الوالدين والأقارب في حالات مختلفة. وتُكمل الآية 12 تفصيل حصص الأزواج والزوجات، كقوله: "وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ...". هذه الآيات تُبيّن بوضوح من يستحق الميراث، ومقدار حصة كل وارث، مع مراعاة الظروف المحيطة كوجود الأولاد أو غيابهم.

- العدالة والتوازن: النظام القرآني للميراث لا يقتصر على مجرد توزيع مادي، بل يعكس رؤية شرعية تراعي التوازن بين الحقوق والمسؤوليات. فمثلاً، منح الذكر مثل حظ الأنثيين في بعض الحالات يرتبط بالدور الاقتصادي التقليدي للرجل كمعيل، بينما تُحفظ للمرأة حقوقها المالية المستقلة.
- شمولية النص: الآية 7 تؤسس مبدأً كليًا يشمل جميع الورثة بغض النظر عن جنسهم أو قربهم، مما يضمن عدم استبعاد أحد من حقه الشرعي. وتأتي الآيتان 11 و12 لتوضيح التطبيق العملي لهذا المبدأ، مما يجمع بين العمومية والتفصيل في التشريع.

---

[26] نفس المرجع ، ص. 8

[27] سورة النساء: 7

[28] سورة النساء: 11- 12

- المرونة في التطبيق: رغم تحديد الأنصبة، فإن النظام يترك مجالًا للاجتهاد في مسائل مثل "الرد" و"التعصيب"، وهي قضايا لم تُفصّل في النص القرآني، بل طُورت عبر السنة النبوية والاجتهاد الفقهي، مما يُظهر قدرة النظام على التكيف مع السياقات المختلفة.

3. المبادئ الكبرى في الميراث في التشريع الإسلامي:

تُعدّ صلة الدم الرابطة الأساسية التي تُحدد حق التوارث وفقًا للمادة 832 من القانون المدني، حيث تُشكل القرابة الخط الأول لاستحقاق الميراث بين المورث وورثته. ومع ذلك، يُضيف التشريع الإسلامي بُعدًا إضافيًا بإدراج رابطة الزوجية كأساس حقوقي للتوارث، استنادًا إلى المادة 171 (البند ج) من مجمع الشريعة الإسلامية. وبذلك، يتسع نطاق التوارث ليشمل ليس فقط أقارب الدم، بل أيضًا الزوج أو الزوجة المرتبطين بالمورث بعلاقة زوجية شرعية.

غير أن هذا الحق مشروط بضوابط محددة في التشريع الإسلامي. أولًا، يُشترط عدم اختلاف الدين، بحيث يكون الوارث والمورث على الإسلام، إذ يُعتبر اختلاف الدين مانعًا من موانع الإرث، بناءً على الحديث النبوي: "لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم" (رواه البخاري ومسلم). ثانيًا، يُشترط عدم وجود مانع قانوني أو شرعي يحول دون التوارث، مثل قتل الوارث لمورثه، سواء كان القتل عمدًا أو خطأً، حيث يُعدّ هذا الفعل سببًا مباشرًا للحرمان من الميراث طبقًا لقاعدة "القاتل لا يرث" المستمدة من الإجماع الفقهي.

الفصل الثالث

المبادئ والأسس وميزات قانون الميراث الإسلامي.

3.1 : فهم المبادئ:

كلمة "مبدأ" في اللغة العربية مشتقة من جذر "أصل"، وتعني الأساس أو الركيزة الأساسية. فعندما تُربط ب نظام تفكير، فإنها تشير إلى القاعدة أو الحقيقة التي تُشكل أساسًا للتفكير والاستدلال. وفي اللغة الإندونيسية، تتعدد دلالات "المبادئ" لتشمل:

1) المعنى الأساسي: شيء يُشكل أساس التفكير أو الرأي.
2) المثُل العليا: القيم الأساسية التي تقوم عليها الجمعيات أو المنظمات.
3) القانون الأساسي: الإطار الذي يُنظم القواعد والتطبيقات القانونية.

وفي قاموس اللغة الإندونيسية العامة (Kamus Besar Bahasa Indonesia)[29] ، تُعرف المبادئ بأنها "الحقيقة التي تُشكل أساسًا للتفكير أو الرأي"، مما يُبرز طابعها كمرجعية فكرية وعملية. وبناءً على هذا التعريف[30]، عندما يتعلق الأمر بالقانون، فإن "المبدأ" يُصبح "الحقيقة أو القاعدة التي تُستخدم كأساس للتفكير وتبرير الآراء، خاصة في سياق تطبيق القانون وتنفيذه". وقد تناول محمد داود علي، في كتابه الشريعة الإسلامية: مقدمة للعلوم القانونية والنظام القانوني الإسلامي في إندونيسيا، مفهوم المبادئ من زاويتين رئيسيتين:[31]

1) المبادئ في سياق القانون: هي الحقائق أو القواعد التي تُشكل الأساس الفكري والمنطقي لتطبيق القانون وتنفيذه، سواء في صياغة الأحكام أو تبرير القرارات القضائية.
2) المبادئ كمرجعية عامة: تتجاوز السياق القانوني الضيق لتُصبح إطارًا شاملًا يُستخدم كمرجع لحل جميع القضايا القانونية، بما يشمل التشريع والتفسير والتطبيق.

---

[29] **قاموس اللغة الإندونيسية العامة**، النسخة السادسة في 28 أكتوبر 2023

[30] قسم التربية الوطنية. **القاموس الإندونيسي الكبير**،(2005، جاكرتا)، الطبعة الثالثة ص 70

[31] نفس المرجع ، ص. 72

3.2 : مصدر مبادئ قانون الميراث الإسلامي

لأن المبادئ هي حقائق كأساس يرتكز عليه التفكير أو الآراء في تحديد القانون على مشكلة أو حكم قانوني، فبالنسبة لقانون الميراث الإسلامي بالطبع المصدر الرئيسي هو القانون الإسلامي الذي ينبع من القرآن والحديث، حيث تمّ استنباطه. وفهمه ومن ثم تطويره بعقل إنسان تتوفر فيه شروط الاجتهاد. [32]

يحتوي القرآن والحديث على توجيهات واوامر وتوصيات، حيث دعي الأشخاص الذين يؤمنون بالإسلام، باتباع أوامر الله سبحانه وتعالى. في سورة علي عمران/3؛ 32: "قُلْ أَطِيْعُوا اللّهَ والرَسُوْلَ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الكَافِرِيْنَ" بمعنى قل أيها الرسول: أطيعوا الله باتباع كتابه، وأطيعوا الرسول باتباع سنته في حياته وبعد مماته، فإن هم أعرضوا عنك، وأصروا على ما هم عليه مِن كفر وضلال، فليسوا أهلا لمحبة الله؛ فإن الله لا يحب الكافرين.

3.3 : مبادئ قانون الميراث الإسلامي

بناءً على فهم آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي محمد بشأن تنفيذ الميراث، هناك عدة مبادئ يمكن الاستناد إليها كأساس لتحديد القرار القانوني المتعلق بتسوية الميراث.[33]

1) مبدأ النزاهة: الإخلاص يعنى أن تطبيق قانون الميراث في الإسلام يشترط إخلاص في الامتثال لأنه مقيد بأحكام يعتقد أنها صحيحة، وهي صادرة من الله سبحانه وتعالى عن طريق النبي محمد صلى الله عليه وسلم، باعتباره حامل رسالة النور. لذلك، فإن صدق الشخص في تنفيذ أحكام قانون الميراث يعتمد حقًا على الإيمان الذي يجب عليك اتباعه لقوانين آلله سبحانه وتعالى.
2) مبدأ التعبد: الامتثال لأوامر الله عزّ وجل، حيث يعنى إن إجراء قسمة الميراث وفقاً للشريعة الإسلامية هو من تنفيذ أمر الله سبحانه وتعالى.
3) المبادئ القانونية المالية: الحقوق المادية يعنى يمكن توريث حقوق الملكية المادية فقط للورثة، وفي الوقت نفسه، لا يمكن توريث الحقوق والالتزامات المعنوية في مجال قانون الأسرة أو

---

[32] محمد داود علي، **الشريعة الإسلامية مقدمة إلى الشريعة الإسلامية والنظام القانوني في إندونيسيا**، (2001، بي تي راجاجرافيندو، جاكرتا)، المجلد 9، ص 115

[33] سوهاردي ك لوبيس، **قانون الميراث الإسلامي الكامل والعملي**، (1995، سينار عرافيك، جاكرتا)، ص. 37

الحقوق والالتزامات الشخصية مثل الزوج أو الزوجة، والمنصب، والخبرة في العلوم وما شابه ذلك.

4) مبادئ الحقوق الطبيعية[34]: الحقوق الأساسية يعنى الحقوق الأساسية للورثة كبشر، أي أنه على الرغم من أن الوريث طفل حديث الولادة، إلا أنه يعتبر وارثًا، وكذلك الشخص المريض الذي ويواجه الموت، لكنه عندما يموت الوريث قبله فإنّه يرث، وكذلك الزوج والزوجة الذين لم يطلقوا طلاقاً بائناً، رغم أنهم يعيشون منفصلين (طالما يعتبر الزواج سليما)، فإنهما يتوارثان.

5) مبدأ النفاذ: الإلزام والحتم، أو الوجوب يعنى أنّ قانون الميراث الإسلامي تلقائي. وهذا يعني أنه من الناحية القانونية يصبح نافذاً فوراً ولا يحتاج إلى إجراء قانوني جديد بعد وفاة الموصي أو انتقال الأموال من المتوفى إلى ورثته وفقاً لأحكام الله سبحانه وتعالى، دون الاعتماد على وصية أحد، سواء الوارث أو الورثة. ويظهر عنصر الإلزام (الإجبارية) بشكل أساسي في الجانب الذي (لا يجب) أن يقبل فيه الوريث نقل أصول الوريث إليه وفقًا للنصيب الذي حدده الله، لذلك فإن الأشخاص الذين سيموتون في وقت ما، لا يحتاجون إلى التخطيط لاستخدام أصولهم بعد وفاتهم، لأنه بوفاتهم ستنتقل أصولهم تلقائيًا إلى ورثتهم.

6) المبدأ الثنائي، ويعني هذا المبدأ أن الشخص يحصل على حقوق الميراث من كلا الطرفين، أي من الأقارب الذكور ومن الإناث.

7) المبدأ الفردي: يعنى وينص هذا المبدأ على أن كل فرد وارث له الحق في الميراث منفرداً (فردياً) ويجب تقسيم الميراث على كل وارث ليكون ملكاً فردياً دون استثناء (النساء، الرجال، الأطفال). وحتى الأطفال لهم الحق في الحصول على أصول الميراث بشكل فردي، ومن الناحية العملية، يتم تحديد جميع أصول الميراث بقيمة معينة يتم توزيعها بعد ذلك على الورثة الذين يحق لهم الحصول عليها وفقًا لنصيب كل منهم.

8) مبدأ العدالة المتوازنة يعنى أنه يجب أن يكون هناك توازن بين الحقوق التي يحصل عليها الشخص من الأصول الموروثة والالتزامات أو أعباء المعيشة التي يجب عليه الوفاء بها في

[34] نفس المرجع ، ص. 39

المستقبل) في الحياة الأسرية والمجتمعية، فالرجل مسؤول عن الحياة الأسرية، وتوفير الاحتياجات المعيشية لأطفاله وزوجته حسب قدراته،

9) مبدأ الموت يعنى أنّ الميراث لا ينشأ إلا عند وفاة شخص ما أو أن وفاة شخص ما هي سبب الميراث. ووفقاً لأحكام قانون الميراث الإسلامي، فإن انتقال ملكية الشخص إلى شخص آخر، وهو ما يسمى بالميراث، يتم بعد وفاة الشخص الذي يملك أموالاً، بمعنى أنه لا يمكن نقل ملكية شخص إلى شخص آخر (من خلال توزيع الأصول الموروثة) طالما أن الشخص الذي يملك الأصول لا يزال على قيد الحياة، وجميع أشكال نقل أصول شخص حي إلى شخص آخر. سواء على الفور أو تلك التي سيتم تنفيذها لاحقًا بعد الوفاة، لا تدخل في فئة الميراث وفقًا للشريعة الإسلامية.

10) مبدأ توزيع الأصول الموروثة يعنى تقسيم جميع الأصول الموروثة يعني أنه يجب تقسيم الأصول الموروثة بحيث لا يبقى شيء من حساب وإنهاء التوزيع بتحديد من هو الوارث وحصة كل منهم، وإصدار حقوق الورثة مثل دفع تكاليف التجهيز ، وسداد الديون والوصايا و. وبالمثل، إذا حدث موقف تكون فيه الحصة الإجمالية لجميع الورثة أكبر من المشكلة المحددة (العول)، أو على العكس من ذلك، تحدث حالة تكون فيها الحصة الإجمالية لجميع الورثة الحاليين أصغر من المشكلة المحددة (الرد)، تم تنظيمه حتى يتم توزيع الميراث وفقا للأحكام.

11) المبادئ الاجتماعية والإنسانية يعنى عند تقسيم الميراث لا تنسى الأقارب والأيتام والفقراء من حولك.

12) ويمكن[35] إضافة مبدأ يتسق مع أهداف هذه الدراسة هو مبدأ السلم الاجتماعي والسلم الناتج عن تراضي أفراد الأسرة الممتدة، حيث يمكن اللجوء إلى الوصية الواجبة من أجل الالتفات إلى الفئات المحجوبة والفئات التي لم يشملها نظام الميراث الإسلامي في الاجتهاد الفقهي مثل العمات والخالات والأخوال وابن البنت، كذلك يمكن توجيه الردّ باتجاه تلك الفئات.

[35] سوهاردي ك لوبيس، **قانون الميراث الإسلامي الكامل والعملي**، (1995، سينار عرافيك، جاكرتا)، ص. 40

3.4 : ميزات قانون الميراث الإسلامي

قانون الميراث الإسلامي هو قيم الدين الإسلامي الذي يؤمن به أتباعه، والذي يستخدم بعد ذلك كنظام حياة لتنظيم العلاقات الإنسانية، والذي يصبح بعد ذلك نظام قانون الميراث وفي التعاليم الإسلامية، لا يمكن فصل قانون الميراث عن الشريعة والعبادات الإسلامية، ولذلك فإن إعداد قواعد قانون الميراث يجب أن يرتكز على المصادر الشرعية الإسلامية مثل القوانين الإسلامية الأخرى.

1. مصادر قانون الميراث الإسلامي

مصادر الشريعة الإسلامية الموروثة هي أولاً القرآن الكريم، ثانياً سنة النبي محمد، وثالثاً اجتهاد أهل الفقه الإسلامي. أساس استخدام المصادر الثلاثة للشريعة الإسلامية الموروثة هو القرآن أولاً يعني:

"يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْٓا اَطِيْعُوا اللّٰهَ وَاَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ وَاُولِى الْاَمْرِ مِنْكُمْۚ فَاِنْ تَنَازَعْتُمْ فِيْ شَيْءٍ فَرُدُّوْهُ اِلَى اللّٰهِ وَالرَّسُوْلِ اِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُوْنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْاٰخِرِۗ ذٰلِكَ خَيْرٌ وَّاَحْسَنُ تَأْوِيْلًا" [36]

ومن هذه الآية أن كل إنسان في سن القوانين يجب أن يستند إلى أحكام الله سبحانه وتعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك أول الأمري. يمكن تفسير "اولي الأمر منكم" على أنه مصدر اجتهاد للمجتهدين. وبناء على الآية القرآنية أعلاه، يمكن أن يفهم أن مصدر القانون التراث الإسلامي يتكون من القرآن والسنة والاجتهاد.

1) القرآن الكريم:[37] القرآن هو كلام الله المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم. باعتباره الكتاب المقدس للمسلمين، فإن القرآن مكتوب في مخطوطات عربية، وقد تم نقله إلى البشرية في طريقة متواتر. لمن قرأها لها قيمة عبادة تبدأ بسورة الفاتحة وتنتهي بسورة الناس.

ويرى عبد الوهاب خلاف أن آيات القرآن تناولت قانون الأسرة في 70 فقرة، بينما تحتوي القوانين المدنية الأخرى أيضًا على 70 فقرة، بينما هذا هو الحال فيما يتعلق بالقانون الجنائي 30 فقرة، والقانون القضائي والإجرائي 30 فقرة، والقانون الإداري الدولة 10 فقرات، العلاقات الدولية 25 فقرة، القانون التجاري والقانون المالية 10 آيات.

---

[36] سورة النساء: 59

[37] أحمد أزهر بصير، **القانون العرفي للمسلمين**، (جوجياكرتا: مكتبة كلية الحقوق الجامعة الإسلامية الإندونيسية، 1990)، ص15.

القرآن كمصدر للقانون في مجال قانون المعاملات ليس كذلك كما هو الحال في قانون العبادة، ولكن بشكل عام يوفر فقط أساسًا عامًا، مع اللوائح العامة. على أمل أن تتحقق أحكام القرآن يتم تطبيقه في مجموعة متنوعة من المجتمعات، ومجموعة متنوعة من الحالات في جميع أنحاء الوقت، بحيث يكون مرناً في مواجهة التغيرات في المجتمع. وبذلك وبالمثل، مثل قانون الميراث، فإن آيات القرآن تحدد ستة ورثة فقط ، وهم الزوج والزوجة والأبناء (ذكور وإناث)، والأب والأم والأشقاء، بينما لا ينظم فيه الورثة الآخرون كالأجداد والجدات والأحفاد وغيرهم إلخ.

2) السنّة[38]: والمراد بالسنة هنا على هيئة أعمال، (السنة فعلية) كلمات (سنة قولية) وسكوته النبي محمد صلى الله عليه وسلم (السنة التقريرية)، والتي يمكن أن تصبح أساساً قانونياً. السنة التقريرية تحدث عندما يتصرف الصحابة أمام حضرة النبي عليه السلام ويسكت دون تعليق.

غالبا ما تستخدم السنة والحديث ليعني نفس الشيء، ولكن في الواقع المصطلحان مختلفان. السنة هي ما قاله أو فعله أو قرره النبي أ محمد صلى الله عليه وسلم، بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، ومن السنة ما نقل نقلا غير متواتر، أي لم يتوفر في كل حلقة من حلقات السند العدد الذي يحقق شرط التواتر، وهو اغلب السنة المنقولة إلينا، ومنها ما هو المتواتر.

من حيث علاقة السنة بالقران الكريم هناك ثلاثة أنواع من العلاقة:

أولاً: السنة تضع القوانين وهو موافق لأحكام القرآن، أي السنة تؤكد الأحكام الواردة في القرآن.

ثانيا: السنة لها وظيفة تفسيرية أو تفصيل القوانين في القرآن. وهذا التفسير يمكن أن يأخذ شكل (١) تفصيل العموم في القرآن، مثل تفاصيل إجراءات الصلاة، (2) التخصص بشكل عام، كالسنة التي تنص على أن ميراث النبي لا يورث، و(3) تقييد المطلق كالحدود القانونية للوصايا.

ثالثاً: السنة تضع قوانين جديدة لم ترد في القرآن بعد، مثل تحريم أكل الحيوانات ذات الأنياب، والحيوانات المستقذرة.

كما أنّ السنة هي الأساس الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم في قانون الميراث إذ لها ثلاث وظائف فيما يتعلق بالقرآن هي:

[38] نفس المرجع، ص. 16

أولا سنة تعزز وتؤكد الأحكام التي ذكرها القرآن هذا مثل سنة النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس رواه البخاري ومسلم وهو ما يعني "أعطوا الفرائض" الجزء الذي قرر في القرآن لمن يحق له استلامها والباقي لأهل الرجل أقرب واحد[39].

ثانيا، تفسير للقرآن، مثل سنة النبي محمد عليه السلام في تحديد الحد العلى للوصية وهو ثلث الأموال الموروثة فقط سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. تفسير الآيتين 180 و 240 من سورة البقرة. حيث لم يوضح في هاتين الآيتين مقدار الوصية من مجموع التركة.

وثالثا: صياغة أحكام جديدة أي إضافة حكم جديد غير موجود ضمن قانون الميراث في القرآن، على سبيل المثال اختلاف الدين في حال اختلاف الدارين يمنع التوارث[40]

3) الاجتهاد:[41] والاجتهاد في اللفظ يعني استعمال جميع القدرات إلى أقصى حد ممكن لاستنباط الأحكام الشرعيّة ويسمى الشخص الذي يقوم بالاجتهاد مجتهداً . ويمكن أن يتم الاجتهاد فرديًا، ويسمى الاجتهاد الفردي، وإذا تم ويسمى بشكل جماعي الاجتهاد الجماعي . وقد سبق أن ذكر أن الاجتهاد مصدر من مصادر التشريع بعد الكتاب والسنة، والأصل الشرعي للاجتهاد حديث معاذ بن جبل، الذي أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ليكون قاضيا في اليمن. وهنا عند الحديث عن الاجتهاد كمصدر لقانون الميراث الإسلامي، لا بدّ من تقدير على دور الاجتهاد الفقهي في استكمال جزئيات النظام وتفاصيله غير المنصوص عليها في خبر متواتر او خبر آحاد صحيح، إلّا أنّ هذا الاجتهاد كأي جهد بشري لم يسلم من النقص؛ ويتمثل هذا النقص من وجهة نظري كباحث في تجاهل فئات محددة من جانب الأمهات مثل الأخوال والجدة أم الأب وأم الأم، كذلك تجاهل فئات من جهة الأب كالعمة وبنت العمة، كذلك تجاهل فئات من جهة البنت كبنت البنت. وهنا أودّ أن أضيف رأياً من اجتهادي كباحث: يتلخص هذا الرأي في توجيه الوصية الواجبة في بعض الاجتهادات المعاصرة نحو ملئ الفجوة في نظام الميراث الإسلامي، والوصية الواجبة هي: عبارة عن وصية أوجبتها بعض القانون لصنف معين من الأقارب حرموا من الميراث لوجود حاجب لهم، بمقدار معين وشروط معينة وتنفذ بحكم القانون سواء أنشأها المورث أم لم ينشئها، فهذا النوع من

---

[39] البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري السابع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، ص. 181

[40] علي حسب الله، **اصول التصميم الاسلامي**، (مصر: دار المعارف، 1964)، ص. 35-58.

[41] أحمد أزهر بصير، **القانون العرفي للمسلمين**، (جوجياكرتا: مكتبة كلية الحقوق الجامعة الإسلامية الإندونيسية، 1990)، ص17

الوصايا واجب وجوبا قانونيا"، كذلك يمكن توجيه فائض الميراث المعروف (بالرد) نحو الفئات المحرومة المعروفة بذوي الأرحام؛ من أجل تحقيق مقاصد نظام الميراث الإسلامي المتمثلة بتحقيق السلم الاجتماعي وخصوصا السلم الأسري على مستوى العائلة الممتدة.

3.5 : عناصر قانون الميراث الإسلامي

قانون الميراث الإسلامي هو نفس قانون الميراث التقليدي، وهناك عناصر تسمى في الشريعة الإسلامية بالركائز. تشمل عناصر قانون الميراث الإسلامي ما يلي:

أولاً، المورث، وهم الأشخاص الذين ماتوا وتركوا مالاً متقوّماً

ثانياً: التركة، وهي الأصول الموروثة، سواء كانت في شكل أصول منقولة أو غير منقولة أو غير ملموسة، مثل الحقوق الفكرية وحقوق التأليف والنشر وغيرها. ويمكن توزيع هذه الأصول على الورثة، بعد خصم تكاليف رعاية/علاج المورث، والجنازة، ومدفوعات الديون، والوصايا.

ثالثاً: الوارث، أي الشخص الذي له الحق في الحصول على الميراث. باختصار، يمكن توزيع الأصول الموروثة إذا تم الوفاء بجميع التزامات المورث.

1. المَوَرِّث: المَوَرِّث هو من مات وترك شيئاً يمكن توريثه إلى أسرته الباقية على قيد الحياة[42] . وفي الوقت نفسه، إذا مات شخص ما ولم يترك شيئا يمكن توريثه إلى عائلته الباقية، فهو ليس ومورثاً. حيث في قانون الميراث الإسلامي، ترجع عوامل الميراث إلى علاقات النسب، وعلاقات الزواج، وعلاقات الولاء أو العبيد.
2. التركة: الأصول هي السلع (الأموال، وما إلى ذلك) التي تصبح ثروة. في حين أن الأصول الموروثة هي ممتلكات أو أشياء يتركها الشخص المتوفى وتصبح حقوقا للورثة، بعد خصم تكاليف الجنازة، والديون والوصايا. والتركة هي جميع السلع أو الأشياء التي تركها الشخص المتوفى، أي أن التركة كانت مملوكة للشخص المتوفى وقت الوفاة، بينما الميراث هو توزيع تركة على الورثة المستحقين وعلى الموصى لهم.[43]

---

[42] أمير سريف الدين، **قانون الزواج الإسلامي في إندونيسيا: بين فقه المناكحات وقانون الزواج**، (جاكرتا: كينكانا، 2009) ص. 51

[43] فتح الرحمن، **علم المواريث**، (باندونج، المعارف، 1981)، ص. 36

وفي الشريعة الإسلامية، لا تصبح حقوق الملكية في شكل دين أصولاً موروثة[44]. لكن الأصول التي تستحق للورثة هي فقط أصول موروثة بحالة نظيفة، أي أن الأصول الموروثة تكون بعد خصم الحقوق الأخرى، مثل تكاليف الدفن والضرائب والزكاة، بما في ذلك الديون المستحقة لأشخاص آخرين. الدين في الشريعة الإسلامية هو دين، بصرف النظر عن كونه مستحقًا للأفراد والكيانات القانونية، فهو أيضًا دين لله سبحانه وتعالى. والدين لله هو التزام مادي تجاه الله يجب الوفاء به، مثل أداء الزكاة والوفاء بالنذر ونحو ذلك.

وبالإشارة إلى التعريف أعلاه، فإن الأصول الموروثة تختلف عن الأصول الموروثة، فالأصول الموروثة هي جميع الأصول التي تركها الوريث، في حين أن الأصول الموروثة هي فقط الأصول التي يحق للورثة استلامها، حيث تكون الأصول الموروثة بعد تخفيضها أو بغض النظر عنها. أي مشاركة في حقوق الآخرين.

3. الوارث: الوارث هو من له حقوق في الميراث تركها شخص مات. ثم هناك أربعة عوامل رئيسية للأشخاص الذين لهم حق الإرث في الشريعة الإسلامية، وهي: (1). وفي حالة الزواج يكون الزوج وارث الزوجة، والزوجة وريثة الزوج؛ (2). وجود نسب أو علاقة دم؛ (3). الولاء: من أعتق عبداً، ولم يترك وارثاً؛ (4). وفي العلاقات الإسلامية، لا يترك المسلمون الذين يموتون ورثة، ويسلم ميراثهم إلى بيت المال لصالح المسلمين[45].
4. تسوية تقسيم أصول الميراث: وقبل توزيعه على الورثة، يجب أولاً تصفية التركة من حقوق الغير وحقوق الله سبحانه وتعالى. أما بالنسبة لهذه الحقوق، حسب محمد بن صالح العثيمين[46]، فإن هناك مستويات مختلفة حسب درجة (أهمية) هذه الحقوق، فهناك 4 أنواع، أولا، تكاليف الجنازة، وتشمل هذه التكاليف الرعاية أثناء مرض المورث حتى وفاته، وإن كان في الكتاب والسنة ليس هناك تعليمات محددة ولكن المبادئ يجب أن تكون بسيطة وغير مفرطة. ويتعلق

---

[44] ويرغونو برودجوديكورو، **مبادئ القانون المدني**، (جاكرتا: بئر باندونج، 1983)، ص. 26

[45] عبدالله الصديق، **قانون الميراث الإسلامي**، (جاكرتا، ويجايا، 1980)، ص. 48

[46] محمد بن صالح العثيمين، **الدليل العملي لقانون الميراث في ضوء الكتاب والسنة الصحيحة، ترجمة من تسهيل الفرائض**، لأبي إحسان الأتساي، (بوجور، مكتبة ابن كثير، 2008 ص. 18

الحقان بالممتلكات الموروثة نفسها؛ كالزكاة والضرائب ونحو ذلك والأخير هو تنفيذ وصية الموصي، على أن لا تتجاوز هذه الوصية ثلث الأصول الموروثة[47].

5. توزيع أصول الميراث: وفي نظام تقسيم الأصول الموروثة يختلف عن القانون العرفي والقانون الغربي لأن نصيب كل وريث ليس واحدا، بحيث أنه في توزيع الأصول الموروثة يمكن أن يكون هناك ثلاثة احتمالات: الاحتمال الأول هو أن لن تحدث أصول الميراث أكثر أو أقل، والاحتمال الثاني سيحدث أن أصول الميراث ستحدث أكثر أو أقل، ومن الممكن أن تكون أصول الميراث الثلاثة غير موجودة.

في توزيع التركة، إذا كان هناك نقص أو زيادة، يتم استخدام نظريتي العول والراد. – والعول هو عندما يكون هناك نقص في التركة، لأن حصص الورثة تتجاوز إجمالي عدد أصول التركة التي سيتم تقسيمها. وفي الوقت نفسه، أمّا الرد هو عكس العول، أي أن أصول الميراث تتجاوز مجموع حصص الورثة.

يكتفي الباحث برسم المبادئ العامة لحق التوارث في التشريع الإسلامي، تاركا التفاصيل المتعلقة بحالات التوارث ومسائله وصوره بحسب البعد والقرب من المورث إلى تجاليد الفقه الإسلامي، كذلك تاركاً الاجتهادات الفقهية المعاصرة مثل الوصية الواجبة إلى مظانها، وكذلك تاركا الشبهات المثارة حول قانون الميراث الإسلامي وشبهات المستشرقين إلى مظانها؛ ومبرر هذا الترك هو عدم وقوع تلك المسائل في بؤرة اهتمام الباحث، وعدم اندراجها تحت عنوان هذه الأطروحة، حيث يركز الباحث في هذه الأطروحة على محاولة تلمس أثر تطبيق قانون الميراث الإسلامي على الوئام والسلم الاجتماعي وعلى مؤشرات الرفاه الاقتصادي العام، وهذا ما سيناقشه الفصل الثالث من هذه الدراسة.

[47] نفس المرجع، ص. 19

الفصل الرابع

مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين ولاية (GRESIK) والولايات الأخرى.

يسعى الباحث في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لولاية غريسيك (Gresik) في إندونيسيا، مقارنة ببقية الولايات، لكونها تتميز بتطبيق نظام الميراث الإسلامي بشكل بارز، في حين تعتمد الولايات الأخرى أنظمة ميراث مختلفة تستند إلى القوانين المدنية الوضعية أو الأعراف المحلية المتوارثة. لا يقتصر هدف الباحث على رصد هذه المؤشرات وتحليلها فحسب، بل يمتد إلى تصميم استبانة تستهدف استطلاع آراء عينة عشوائية من سكان ولاية غريسيك حول قانون الميراث الإسلامي، ومدى تصوّرهم لتأثيره على الرفاه العام والسلم الاجتماعي. كما يُقارن الباحث هذه الآراء بوجهات نظر عينات عشوائية من سكان ولايات أخرى، لتقييم فعالية نظام الميراث الإسلامي مقارنة بالأنظمة الأخرى في تحسين هذه المؤشرات.

ولإعطاء القارئ فهمًا شاملًا لبيئة الدراسة، يتعين تقديم بيانات أساسية تتعلق بالولايات محل التحليل. تُعدّ ولاية غريسيك، الواقعة في شرق جاوة، واحدة من الولاية الصناعية المهمة في إندونيسيا، وتتميز بتنوع سكاني وثقافي يجمع بين التقاليد الإسلامية والأعراف المحلية. وفي المقابل، تختلف الولايات الأخرى في إندونيسيا، مثل جاكرتا أو بالي، في طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتأثر بتعددية قانونية تجمع بين التشريعات المدنية المستمدة من الإرث الاستعماري الهولندي والأعراف التقليدية (العادات). هذا التنوع يجعل من غريسيك نموذجًا فريدًا لدراسة تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على المؤشرات الاقتصادية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفقر، والدخل الفردي، وعلى المؤشرات الاجتماعية، مثل التماسك الأسري وانخفاض النزاعات. ومن اجل وضع القارئ في بيئة هذه الدراسة لا بدّ من عرض بيانات مهمة تتعلق بالولايات محل الدراسة:

جدول الفصل 3 رقم (1): عدد السكان والمساحة سنة 2023

مؤشرات	اندونيسيا	ولاية Gresik	ولاية Bojonegoro
عدد سكان (شخص)	281.600000	1.344.648	1.322.474
المساحة (km2)	1,904,569	1191.25	2198.79
الكثافة السكانية شخص\km^2	**147.27**	14.407	3.435

مصدر: وكالة الإحصاء المركزية لمقاطعة جاوة الشرقية سنة 2023

بوجونيغورو هي إحدى الولاية في جاوة الشرقية التي لها عدد سكان ومساحة وخصائص تشبه تقريباً منطقة غريسيك. بالإضافة إلى ذلك، لم تطبق منطقة بوجونيغورو قوانين الميراث الإسلامي بشكل كامل، مما يجعلها سبباً لاختيار بوجونيغورو كمنطقة مقارنة مع منطقة غريسيك.

يلاحظ من الجدول السابق تقارب الولايتين من حيث عدد السكان، وهذا يساعد في المقارنة، بينما هناك تفاوت في المساحة والكثافة السكانية؛ حيث تبلغ مساحة Bojonegoro ضعف مساحة Gresik ، حيث الكثافة السكانية في Gresik أعلى بخمسة أضعاف تقريبا من Bojonegoro.

4.1 : مدى تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على مؤشرات الرفاه العام والسلم المجتمعي

لقياس الرفاه العام، يعتمد الباحث في المقام الأول على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر كمي رئيسي. يُعتبر هذا المؤشر معيارًا شائعًا في الدراسات الاقتصادية الكلية وقواعد بيانات البنك الدولي، نظرًا لقدرته على توفير دلالات قابلة للقياس والمقارنة بين الولايات أو الدول. ومع ذلك، يُدرك الباحث قصور هذا المؤشر كمتوسط حسابي، إذ قد لا يعكس بدقة التفاوت في توزيع الثروة أو جودة الحياة الفعلية. ورغم أن معامل جيني يُعدّ أكثر دقة في قياس التفاوت الاقتصادي، إلا أن توفر البيانات الخاصة به على مستوى الولايات محدود، مما يضطر الباحث إلى الاكتفاء بنصيب الفرد كأداة أساسية للمقارنة بين الولايات، بهدف استكشاف أثر قانون الميراث الإسلامي على الرفاه العام.

ومن أجل تعزيز التحليل، يُضيف الباحث مؤشر البؤس كمؤشر إضافي للرفاه العام. يُحسب هذا المؤشر بجمع معدل التضخم ومعدل البطالة في كل ولاية، ويتميز بسهولة الحساب وقابليته للاستخدام. لكن، نظرًا لأن معدل التضخم في إندونيسيا موحد على مستوى الدولة ولا يختلف بين الولايات، فإن التباين في مؤشر البؤس يعتمد بشكل أساسي على معدل البطالة، الذي يختلف من ولاية لأخرى. وبذلك، يُصبح معدل البطالة عنصرًا حاسمًا في المقارنة، مما يُتيح للباحث تقييم الفروقات في الأداء الاقتصادي بين الولايات في ظل أنظمة الميراث المختلفة.

مؤشرات السلم الاجتماعي: لقياس السلم الاجتماعي، يعتمد الباحث على مجموعة من المؤشرات التي تُركز على العلاقة بين نظام الميراث والاستقرار الأسري والمجتمعي، وهي:

1. معدل الجريمة العام: كمؤشر أساسي يعكس مستوى الأمن والاستقرار في المجتمع.

2. عدد الجرائم المرتبطة بالميراث: ويشمل النزاعات بين الورثة حول تقسيم التركة، مما يُظهر مدى تأثير نظام الميراث على العلاقات الأسرية.
3. جرائم القتل الناتجة عن قضايا التركة: كمؤشر نوعي يُبرز الحالات القصوى للخلافات المرتبطة بالميراث، ويُعدّ مقياسًا لشدة التوترات الأسرية.
4. نسبة التعليم: يُدرج الباحث هذا المؤشر على أساس أن التعليم، خاصة التعليم الديني المدمج في المناهج المدرسية والجامعية، يُسهم في تعزيز الوعي بحقوق الميراث وتقليل النزاعات، مما يدعم السلم الاجتماعي.

جدول الفصل 3 رقم (2) مقارنة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية سنة 2022–2024

مؤشرات	Indonesia	GRESIK	BOJONEGORO
الناتج المحلي الإجمالي(روبية)	1.371 تريليون دولار أمريكي	10,524,995 دولار أمريكي	5,800 دولار أمريكي
متوسط دخل الفرد السنوي	4,919.7 دولار أمريكي.	7.905,14 دولار أمريكي	4.464 دولار أمريكي
معدل البطالة لكل 100 ألف نسمة	% 9،73	% 4،63	% 6،82
معدل التضخم سنة 2024	% 27،64	% 25،76	% 32،86
عدد السكان تحت خط الفقر	% 18،72	10,96%	% 12,18
عدد الفقراء (شخص)	25,898.55 ألف	149.75 ألف	153،25ألف شخص
المصدر الموقع الرسمي لقاعدة البيانات الأندونيسية: https://www.bps.go.id			

الجدول الفصل 3 رقم (3): مؤشرات السلم الاجتماعي

متوسط العمر المتوقع	72.39 سنة (72 سنة و4 أشهر و20 يوماً تقريباً)	73.5 سنة	71.72 سنة
نسبة الأمية 2022	.%3.18	%2.25	2.81
متوسط عمر الفرد	وفقًا للعمر، فإن 69.25 % من سكان إندونيسيا ينتمون إلى الفئة العمرية 15–64 عامًا، أي ما مجموعه 190,969 نسمة.	بناءً على العمر، كان عدد سكان غريسيك في الفئة العمرية 15–69 سنة، بإجمالي 64,865 نسمة.	63.62% من سكان محافظة بوجونيغورو تتراوح أعمارهم بين 15–59 عامًا

مصدر: **https://www.bps.go.id/**

الجدول الفصل 3 رقم (4): المؤشرات السكان والجغرافية:

مؤشرات	INDONESIA	GRESIK	BOJONEGORO
معدل الجريمة لكل 100 ألف نسمة	584.991,00	1314	2184
عدد القضايا في المحاكم كل ولاية	27,512 قضية في المحكمة العليا في عام 2023	730 عدد القضايا العادية المقدمة إلى مكتب المدعي العام 2023	1678 عدد القضايا العادية المقدمة إلى مكتب المدعي العام 2023
عدد القضايا المتعلقة بالميراث (من2023–2024)	5215 قضية	62 قضية	113 قضية
عدد الجرائم المتعلقة بالميراث (من2023–2024)	2622	10	28
مؤشرات	INDONESIA	GRESIK	BOJONEGORO
معدل الجريمة لكل 100 ألف نسمة	584.991,00	1314	2184
عدد القضايا في المحاكم كل ولاية	27,512 قضية في المحكمة العليا في عام 2023	730 عدد القضايا العادية المقدمة إلى مكتب المدعي العام 2023	1678 عدد القضايا العادية المقدمة إلى مكتب المدعي العام 2023
عدد القضايا المتعلقة بالميراث (من2023–2024)	5215 قضية	62 قضية	113 قضية
عدد الجرائم المتعلقة بالميراث (من2023–2024)	2622	10	28

المصدر: https://putusan3.mahkamahagung.go.id

خريطة إندونيسيا

خريطة بوجونيغورو وغريسيك

تحليل البيانات:

يُظهر تحليل البيانات وجود فوارق ذات دلالة إحصائية لصالح ولاية غريسيك، التي تطبق قانون الميراث الإسلامي، مقارنة بولاية بوجونيغورو التي تعتمد أنظمة ميراث أخرى (مدنية أو عرفية). تتجلى هذه الفوارق بوضوح عند النظر إلى المؤشرات من زاويتين رئيسيتين: الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي. يُمكن تفصيل هذا التحليل على النحو التالي بناءً على المؤشرات المتاحة:

1. الجانب الاقتصادي

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تُسجل غريسيك (130,386.33) روبية، ما يعادل (8100) دولار تفوقًا كبيرًا على بوجونيغورو (73,901.41) روبية ما يعادل (4600) دولار، أي بفارق يقارب 76%، مما يشير إلى مستوى أعلى من الرفاه الاقتصادي. وقد يُعزى ذلك إلى توزيع الثروة الأكثر عدالة في ظل قانون الميراث الإسلامي، الذي يضمن حصصًا محددة للورثة ويُقلل من تركيز الثروة.

- معدل البطالة (لكل 100 ألف نسمة):

يبلغ معدل البطالة في غريسيك 4.63، مقابل 6.82 في بوجونيغورو، أي أقل بنسبة 32% تقريبًا. هذا الفارق قد يعكس تأثير نظام الميراث الإسلامي في دعم الاستقرار

الاقتصادي للأسر، مما يُتيح فرصًا أكبر للتوظيف أو ريادة الأعمال، وهذا الفارق يحسن من مؤشر البؤس لصالح ولاية غريسيك؛ حيث يمكن حساب مؤشر البؤس* من خلال جمع معدل البطالة ومعدل التضخم، وبناء عليه فيمكن للباحث حساب مؤشر البؤس من خلال الجدول التالي:

جدول الفصل 3 رقم (5) مؤشر البؤس (2024)

الرقم	مؤشرات	أندونيسيا	ولاية غريسيك	ولاية بوجونيغورو
1	معدل التضخم	27،64	25،76	32،86
2	معدل البطالة	9،73	4.63	6،82
	مؤشر البؤس = (1+2)	37،37	30،39	39،68

مصدر: https://www.bps.go.id/ وdata.worldbank.org

قام الباحث بحساب مؤشر البؤس بنفسه معتمدا على المؤشرات الاقتصادية التي تم رصده من قبل الإحصاءات العامة الإندونيسية، المصدر: https://www.bps.go.id/

- مؤشرات الفقر:

عدد الفقراء في غريسيك (14,975) أقل من بوجونيغورو (15,325)، رغم تقارب عدد السكان بين الولايتين (1.34 مليون مقابل 1.32 مليون). هذا الانخفاض الطفيف قد يكون مؤشرًا على فعالية النظام الإسلامي في تقليل الفقر عبر توزيع التركات على نطاق أوسع.

2. الجانب الاجتماعي

- معدل الجريمة (لكل 100 ألف نسمة):

يبلغ معدل الجريمة في غريسيك 1314، مقارنة بـ 2184 في بوجونيغورو. هذا الانخفاض يُشير إلى مستوى أعلى من السلم الاجتماعي، وربما يرتبط بتقليل النزاعات الأسرية الناتجة عن تقسيم الميراث بفضل وضوح القانون الإسلامي.

* مؤشر البؤس: **مؤشر البؤس misery index** هو مؤشر اقتصادي، أنشأه الاقتصادي آرثر أوكون. ويساعد المؤشر على تحديد أداء المواطن العادي اقتصاديا ويتم حسابه عن طريق إضافة معدل البطالة المعدل موسميا إلى معدل التضخم السنوي. وثمة تحسينات طرأت على هذا المؤشر، للمزيد انظر: https://hbrarabic.com

- عدد القضايا في المحاكم:

تُسجل غريسيك 730 قضايا فقط مقابل 1678 في بوجونيغورو، مما يعكس انخفاض الخلافات القانونية المرتبطة بالميراث. النظام الإسلامي، بتحديده الدقيق للحصص، قد يُقلل من اللجوء إلى المحاكم.

- **نسبة التعليم:**

مؤشرات	أندونيسيا	ولاية غريسيك	ولاية بوجونيغورو
نسبة حاملي الدكتوراه	61.271 شخص	122 شخصاً	56 شخصاً
نسبة حاملي الماجستير	855.757 شخص	3943 شخص	2.306 شخص
نسبة حاملي البكالوريوس	12.081.571 شخصا	74.09 ألف شخص	46.32 ألف شخص
نسبة حاملي الدبلوم **الثالث**	**3.517.178**	**12.6** ألف شخص	7.713 شخص
الدبلوم الأول، الدبلوم الثاني	1.126.080 شخص	1955 شخصاً	4,830 شخصاً
نسبة حاملي الثانوية العامة	57.533.189 شخص	325.53 ألف شخص	236.4 ألف شخص
نسبة حاملي الإعدادية	40.035.862 شخص	210.32 ألف شخص	237.55 ألف شخص
نسبة من لم يكملوا المرحلة الابتدائية	30.685.363 شخص	106.21 ألف شخص	116.15 ألف شخص

المصدر: https://www.bps.go.id/

من خلال هذه البيانات، يتضح وجود فجوة تعليمية كبيرة بين المنطقتين، حيث تظهر "غريسيك " تفوقًا نسبيًا في مستويات التعليم العالي (مثل البكالوريوس والثانوية العامة)، بينما تتفوق "بوجونيغورو" قليلًا في بعض الفئات مثل الماجستير والثانوية. هذا التباين قد يعكس اختلافات في الوصول إلى الموارد التعليمية أو الأولويات الثقافية والاقتصادية بين المنطقتين.

يمكن أن يسهم على صعيد التحليل، هذا الفرق في تعزيز الوعي بحقوق الميراث، لا سيما في المجتمعات التي ترتبط فيها هذه الحقوق بالتعليم الديني. ففي سياق تطبيق الشريعة الإسلامية، التي تولي أهمية كبيرة للمعرفة والعدالة في توزيع الميراث، قد يؤدي ارتفاع مستويات التعليم إلى تقليل النزاعات الأسرية والاجتماعية المرتبطة بهذه القضايا. على سبيل المثال، التعليم الديني المدعوم

بالمؤهلات الأكاديمية قد يمكّن الأفراد من فهم أعمق للنصوص الشرعية وتطبيقها بدقة، مما يعزز الانسجام المجتمعي ويحد من التوترات الناتجة عن سوء الفهم أو الجهل بالحقوق.

- جرائم القتل بسبب التركات من سنة 2023 -2024:

وفقًا للبيانات التي جمعها الباحث، تتفاوت أعداد الجرائم المرتبطة بقضايا الميراث بين منطقتي غريسيك وبوجونيغورو بشكل واضح. فقد سجلت غريسيك (10) حالات فقط من الجرائم الناجمة عن نزاعات الميراث، في حين بلغ عدد هذه الحالات في بوجونيغورو (28)حالة. بناءً على هذه الأرقام، يمكن استنتاج أن فهم مجتمع غريسيك لقضايا الميراث يبدو أكثر وضوحًا وتأصيلًا مقارنة بمجتمع بوجونيغورو، مما ينعكس في انخفاض عدد الجرائم المرتبطة بهذا الجانب في غريسيك مقارنة ببوجونيغورو.

التحليل الموسع لهذه البيانات يشير إلى أن الفروق في مستويات الوعي أو التعليم، وربما التطبيق العملي للقوانين أو الأعراف المتعلقة بالميراث، قد تلعب دورًا محوريًا في هذا التباين. ففي غريسيك، قد يعود انخفاض عدد الجرائم إلى وجود معرفة أعمق بحقوق الميراث، سواء من منظور ديني أو قانوني، أو إلى آليات أكثر فعالية لتسوية النزاعات قبل تصاعدها إلى جرائم. على النقيض، قد تعكس الأعداد المرتفعة في بوجونيغورو نقصًا في الوعي أو غيابًا للتعليم الكافي حول هذه القضايا، مما يؤدي إلى تفاقم الخلافات وتحولها إلى أعمال عنف أو جرائم. هذا الارتباط المحتمل بين التعليم والجريمة يتماشى مع البيانات السابقة حول مستويات التعليم في المنطقتين، حيث أظهرت غريسيك تفوقًا نسبيًا في التعليم العالي والثانوي، مما قد يسهم في تعزيز فهم أفضل للحقوق والواجبات.

4.2 : نتائج استبانة استطلاع الرأي العام حول مدى تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على الرفاه العام والسلم الاجتماعي

تصميم الاستبانة:

عزيزي المستجيب، هذه الاستبانة مصممة من أجل رصد الراي العام في ولاية Gresik والولايات الأخرى حول مدى تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على الرفاه العام والسلم الاجتماعي، من أجل غايات بحثية فقط، وسوف لن تستخدم استجابتك لغير الغايات البحثية، إنّ إجابتك الوافية والصريحة عن بنود هذه الاستبانة سوف تسهم في تعزيز البحث العلمي، مع جزيل الشكر

نتائج إجابات الاستبيان لولاية Gresik						
المؤشرات الاجتماعية	البند		الاستجابة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تماسك الأسرة بعد موت المورث	%41	%41,9	%6,7	%6,7	%3,8
2	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تقليل الخلافات العائلية	%43,8	%26,7	%13,3	%10,5	%5,7
3	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى زيادة الانسجام الأسري	%40	%31,4	%18,1	% 6,7	%3,8
4	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية الأسرة	%35,2	%36,2	%21	%4,8	%2,9
5	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية المجتمع المحيط	%28,6	%35,2	%24,8	%6,7	%4,8
المؤشرات الاقتصادية						
1	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي	%28,6	%33,3	%29,5	%5,7	%2,9
2	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي	%42,9	%39	%9,5	%2,9	%5,7

	للميراث إلى التخفيف من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم					
3	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى العدالة الاجتماعية	%21,9	%30,5	%35,2	%9,5	%2,9
4	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين اقتصاد المجتمع المحيط	%28,6	%35,2	%23,8	%10,5	%1,9
5	اعتقد بأنّ القانون الإسلامي للميراث يعمل على إنصاف الأجيال الشابة بشكل أفضل من القوانين الأخرى	%42	%44	% 10	4%	0%

في هذا البحث، تم تقسيم عملية جمع البيانات إلى نموذجين رئيسيين يهدفان إلى استيفاء بيانات تتماشى مع أهداف الدراسة، وهي تقييم تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على الرفاه العام والسلم الاجتماعي. يُركز النموذج الأول على المؤشرات الاجتماعية، بينما يتناول النموذج الثاني المؤشرات الاقتصادية.

النموذج الأول: المؤشرات الاجتماعية

تتعلق البيانات في هذا النموذج بتأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على التماسك الأسري والانسجام الاجتماعي. شملت الأسئلة المطروحة في الاستبيان النقاط التالية:

1. تطبيق قانون الميراث الإسلامي يُسهم في تعزيز تماسك الأسرة بعد وفاة المورث.
2. تطبيق قانون الميراث الإسلامي يُقلل من الخلافات العائلية المرتبطة بتقسيم التركة.
3. تطبيق قانون الميراث الإسلامي يزيد من الانسجام الأسري.
4. تطبيق قانون الميراث الإسلامي يُحسن رفاهية الأسرة.
5. تطبيق قانون الميراث الإسلامي يمتد تأثيره لتحسين رفاهية المجتمع المحيط

النموذج الثاني: المؤشرات الاقتصادية

ركزت البيانات في هذا النموذج على الجوانب الاقتصادية لتطبيق قانون الميراث الإسلامي، وشملت الأسئلة التالية:

1. تطبيق قانون الميراث الإسلامي يُحسن المستوى الاقتصادي للأسرة.
2. تطبيق قانون الميراث الإسلامي يُخفف من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم.
3. تطبيق قانون الميراث الإسلامي يُحقق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة.
4. تطبيق قانون الميراث الإسلامي يُسهم في تحسين اقتصاد المجتمع المحيط.

منهجية جمع البيانات

أُجريت عملية جمع البيانات بواسطتي كباحث رئيسي، بمساعدة مجموعة من مساعدي البحث المقيمين في الولايات المستهدفة، مما ساهم في ضمان الوصول إلى العينات المحلية بدقة. اعتمدت الدراسة على توزيع استبيانات ورقية كأداة أساسية لجمع البيانات. استهدفت العينة سكان مدينة غريسيك، التي تطبق قانون الميراث الإسلامي، بالإضافة إلى مجتمعات في مدن أخرى تعتمد أنظمة ميراث مختلفة، وبلغ إجمالي عدد المستجيبين حوالي 100 شخص، تم اختيارهم بعشوائية لضمان التمثيل العادل.

1. التوزيع بتكرار

يُقدم وصف البيانات في هذا القسم تفصيلًا شاملًا للمعلومات التي تم جمعها خلال البحث، بما في ذلك نطاق النتائج المستخلصة من كل متغير تم دراسته. يهدف هذا الوصف إلى توضيح مدى الاستجابات وتوزيعها عبر الفئات المختلفة لكل متغير، مما يُتيح فهمًا دقيقًا للبيانات الأولية التي تُشكل أساس التحليل. يشمل ذلك عرض التكرارات لكل فئة ضمن المتغيرات، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، لمعرفة أنماط الاستجابة بين المستجيبين. وللحصول على صورة أوضح، يمكن عرض الوصف التفصيلي للبيانات على النحو التالي:

1) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تماسك الأسرة بعد موت المورث

يتناول السؤال الأول من محور المؤشرات الاجتماعية في الاستبانة تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على تماسك الأسرة بعد وفاة المورث. تم تصميم الإجابات وفق مقياس ليكرت بخمس درجات تتراوح من 1 إلى 5، حيث تُمثل الدرجة 1 أقل مستوى من الموافقة (مثل "غير موافق تمامًا") والدرجة 5 أعلى مستوى من الموافقة (مثل "موافق تمامًا"). بناءً على

ذلك، تُعتبر أدنى درجة مثالية 0% (عدم موافقة تامة من جميع المستجيبين) وأعلى درجة مثالية 100% (موافقة تامة من الجميع).

وفقًا للبيانات المجمعة من المشاركين (100 شخص)، تراوحت النتائج الفعلية بين أدنى درجة بلغت 3.8% وأعلى درجة وصلت إلى 41.9%. يُظهر هذا التوزيع تباينًا في آراء المستجيبين حول تأثير قانون الميراث الإسلامي على تماسك الأسرة. لتوضيح توزيع التكرارات بشكل دقيق، يُمكن الاطلاع على الجدول التالي:

	المؤشرات الاجتماعية	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تماسك الأسرة بعد موت المورث	%41	%41,9	%6,7	%6,7	%3,8

2) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تقليل الخلافات العائلية

يتناول السؤال الثاني من محور المؤشرات الاجتماعية في الاستبانة تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على تقليل الخلافات العائلية.

وفقًا للبيانات المجمعة من المشاركين (100 شخص)، تراوحت النتائج بين أدنى درجة بلغت 5.7% وأعلى درجة وصلت إلى 43.8%. يُظهر هذا التوزيع تباينًا في آراء المستجيبين حول دور قانون الميراث الإسلامي في تقليل الخلافات العائلية. يُمكن الاطلاع على توزيع التكرارات بشكل تفصيلي في الجدول التالي.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
2	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تقليل الخلافات العائلية	%43,8	%26,7	%13,3	%10,5	%5,7

3) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث يزيد من الانسجام الأسري

يتناول السؤال الثالث من محور المؤشرات الاجتماعية في الاستبانة تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على زيادة الانسجام الأسري.

وفقًا للبيانات المجمعة من المشاركين (100 شخص)، تراوحت النتائج بين أدنى درجة بلغت 3.8% وأعلى درجة وصلت إلى 40%. يُظهر هذا التوزيع تباينًا في آراء المستجيبين حول دور قانون الميراث الإسلامي في تعزيز الانسجام الأسري. يُمكن الاطلاع على توزيع التكرارات بشكل تفصيلي في الجدول التالي:

		موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**لا اوافق**	**لا أوافق بشدة**
3	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث يزيد من الانسجام الأسري	%40	%31,4	%18,1	%6,7	%3,8

4) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية الأسرة

يتناول السؤال الرابع من محور المؤشرات الاجتماعية في الاستبانة تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على تحسين رفاهية الأسرة.

وفقًا للبيانات المجمعة من المشاركين (100 شخص)، تراوحت النتائج بين أدنى درجة بلغت 2.9% وأعلى درجة وصلت إلى 36.2%. يُظهر هذا التوزيع تباينًا في آراء المستجيبين حول دور قانون الميراث الإسلامي في تحسين رفاهية الأسرة. يُمكن الاطلاع على توزيع التكرارات بشكل تفصيلي في الجدول التالي.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
4	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية الأسرة	%35,2	%36,2	%21	%4,8	%2,9

5) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية المجتمع المحيط

يتناول السؤال الخامس من محور المؤشرات الاجتماعية في الاستبانة تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي على تحسين رفاهية المجتمع المحيط.

وفقًا للبيانات المجمعة من المشاركين (100 شخص)، تراوحت النتائج بين أدنى درجة بلغت 4.8% وأعلى درجة وصلت إلى 35.2%. يُظهر هذا التوزيع تباينًا في آراء المستجيبين حول دور قانون الميراث الإسلامي في تحسين رفاهية المجتمع المحيط. يُمكن الاطلاع على توزيع التكرارات بشكل تفصيلي في الجدول التالي:

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
5	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية المجتمع المحيط	%28,6	%35,2	%24,8	%6,7	%4,8

6) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الأول ضمن محور المؤشرات الاقتصادية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها بين 1 و5. وبذلك، تكون أدنى درجة مثالية 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. وفقًا للبيانات المستمدة من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 2.9%، في حين بلغت أعلى درجة 33.3%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى تأثير تطبيق قانون الميراث الإسلامي في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
6	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي	%28,6	%33,3	%29,5	%5,7	%2,9

7) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى التخفيف من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الثاني ضمن محور المؤشرات الاقتصادية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وعليه، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 2.9%، في حين بلغت أعلى درجة 42.9%. يبين الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في التخفيف من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
7	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى التخفيف من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم	%42,9	%39	%9,5	%2,9	%5,7

8) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى العدالة الاجتماعية

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الثالث ضمن محور المؤشرات الاقتصادية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات المجمعة من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 2.9%، في حين بلغت أعلى درجة 35.2%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تحقيق العدالة الاجتماعية.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
8	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى العدالة الاجتماعية	%21,9	%30,5	%35,2	%9,5	%2,9

9) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين اقتصاد المجتمع المحيط

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الرابع ضمن محور المؤشرات الاقتصادية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 1.9%، في حين بلغت أعلى درجة 35.2%. يبين الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تحسين اقتصاد المجتمع المحيط.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
9	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين اقتصاد المجتمع المحيط	%28,6	%35,2	%23,8	%10,5	%1,9

10) اعتقد بأنّ القانون الإسلامي للميراث يعمل على إنصاف الأجيال الشابة بشكل أفضل من القوانين الأخرى

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الخامس ضمن محور المؤشرات الاقتصادية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات المجمعة من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 0%، في حين بلغت أعلى درجة 44%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تحسين اقتصاد المجتمع المحيط.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
10	اعتقد بأنّ القانون الإسلامي للميراث يعمل على إنصاف الأجيال الشابة بشكل أفضل من القوانين الأخرى	%42	%44	%10	4%	0%

نتائج إجابات الاستبيان لولاية BOJONEGORO

المؤشرات الاجتماعية	البند		الاستجابة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تماسك الأسرة بعد موت المورث	%16,2	%20	%10,5	%34,3	%19
2	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تقليل الخلافات العائلية	%17,1	%21,9	%6,7	%28,6	%25,7
3	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى زيادة الانسجام الأسري	%16,2	%20	%7,6	%32,4	%23,8
4	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية الأسرة	%13,3	%22,9	%9,5	%31,4	%22,9
5	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية المجتمع المحيط	%12,4	%13,3	%25,7	%14,3	%34,3
المؤشرات الاقتصادية						
1	يؤدي تطبيق القانون	%11,4	%21	%16,2	%29,5	%21,9

	الإسلامي للميراث إلى تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي					
2	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى التخفيف من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم	%14,3	%23,8	%10,5	%30,5	%21
3	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى العدالة الاجتماعية	%10,5	%9,5	%27,6	%16,2	%36,2
4	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين اقتصاد المجتمع المحيط	%10,5	%21	%56,2	%8,6	%3,8
5	اعتقد بأنّ القانون الإسلامي للميراث يعمل على إنصاف الأجيال الشابة بشكل أفضل من القوانين الأخرى	%28,6	%41,9	23,8 %	3,8%	1,9%

شملت العينة سكان مدينة Bojonegoro وعدة مجتمعات في مدن أخرى، بإجمالي حوالي 100 مشارك.

1. التوزيع بتكرار

يحتوي وصف البيانات التالي على تفاصيل المعلومات المتعلقة بالبيانات، بما في ذلك نطاق النتائج التي تم الحصول عليها لكل متغير في البحث. كما يتضمن وصف البيانات توزيع

التكرارات لفئات كل متغير. وللاطلاع على الوصف التفصيلي، يمكن عرضه على النحو التالي:

1) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تماسك الأسرة بعد موت المورث

عند تحليل نتائج الاستبانة المتعلقة بالسؤال الأول ضمن محور المؤشرات الاجتماعية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 10.5%، في حين بلغت أعلى درجة 34.3%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تعزيز تماسك الأسرة بعد وفاة المورث.

المؤشرات الاجتماعية	البند		الاستجابة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تماسك الأسرة بعد موت المورث	%16,2	%20	%10,5	%34,3	%19

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن عدم الموافقة بنسبة 34.3%. في الوقت نفسه، يتبين أن 10.5% من المشاركين اتخذوا موقفًا محايدًا.

2) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تقليل الخلافات العائلية

في السؤال الثاني من محور المؤشرات الاجتماعية، المتعلق بتأثير تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تقليل الخلافات العائلية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 6.7%، في حين بلغت أعلى درجة 28.6%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تقليل الخلافات العائلية.

المؤشرات الاجتماعية	البند		الاستجابة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
2	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تقليل الخلافات العائلية	%17,1	%21,9	%6,7	%28,6	%25,7

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن عدم الموافقة بنسبة 28.6%. في الوقت نفسه، يظهر أن 6.7% من المشاركين اتخذوا موقفًا محايدًا.

3) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى زيادة الانسجام الأسري

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الثالث ضمن محور المؤشرات الاجتماعية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 7.6%، في حين بلغت أعلى درجة 32.4%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في زيادة الانسجام الأسري.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
3	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى زيادة الانسجام الأسري	%16,2	%20	%7,6	%32,4	%23,8

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن عدم الموافقة بنسبة 32.4%. في الوقت نفسه، يظهر أن 7.6% من المشاركين اتخذوا موقفًا محايدًا.

4) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية الأسرة

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الرابع ضمن محور المؤشرات الاجتماعية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 9.5%، في حين بلغت أعلى درجة 31.4%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تحسين رفاهية الأسرة.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
4	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية الأسرة	%13,3	%22,9	%9,5	%31,4	%22,9

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن عدم الموافقة بنسبة 31.4%. في الوقت نفسه، يظهر أن 9.5% من المشاركين اتخذوا موقفًا محايدًا.

5) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية المجتمع المحيط

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الخامس ضمن محور المؤشرات الاجتماعية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 12.4%، في حين بلغت أعلى درجة 34.3%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تحسين رفاهية المجتمع المحيط.

المؤشرات الاقتصصادية	البند		الاستجابة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين رفاهية المجتمع المحيط	%12,4	%13,3	%25,7	%14,3	%34,3

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن عدم الموافقة بشدة بنسبة 34.3%. في الوقت نفسه، يظهر أن 12.4% من المشاركين أبدوا موافقة قوية.

1) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الأول ضمن محور المؤشرات الاقتصادية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 11.4%، في حين بلغت أعلى درجة 29.5%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة.

المؤشرات الاقتصادية	البند		الاستجابة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
1	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي	%11,4	%21	%16,2	%29,5	%21,9

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن عدم الموافقة بنسبة 29.5%. في الوقت نفسه، يظهر أن 11.4% من المشاركين أبدوا موافقة قوية.

2) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى التخفيف من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الثاني ضمن محور المؤشرات الاقتصادية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 10.5%، في حين بلغت أعلى درجة 30.5%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات

حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في التخفيف من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم.

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
2	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى التخفيف من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم	%14,3	%23,8	%10,5	%30,5	%21

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن عدم الموافقة بنسبة 30.5%. في الوقت نفسه، يظهر أن 10.5% من المشاركين اتخذوا موقفًا محايدًا.

3) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى العدالة الاجتماعية

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الثالث ضمن محور المؤشرات الاقتصادية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 9.5%، في حين بلغت أعلى درجة 36.2%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تحقيق العدالة الاجتماعية.

المؤشرات الاقتصادية	**البند**		**الاستجابة**			
		موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**لا اوافق**	**لا أوافق بشدة**
3	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى العدالة الاجتماعية	%10,5	%9,5	%27,6	%16,2	%36,2

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن عدم الموافقة بشدة بنسبة 36.2%. في الوقت نفسه، يظهر أن 9.5% من المشاركين أبدوا موافقة.

4) يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين اقتصاد المجتمع المحيط

عند تحليل نتائج الاستجابات على السؤال الرابع ضمن محور المؤشرات الاقتصادية، يتضح أن هناك خمس إجابات محتملة تتراوح درجاتها من 1 إلى 5. وبالتالي، فإن أدنى درجة مثالية تبلغ 0%، بينما تصل أعلى درجة مثالية إلى 100%. استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من المشاركين في هذه الدراسة، سجلت أدنى درجة فعلية 3.8%، في حين بلغت أعلى درجة 56.2%. يوضح الجدول التالي توزيع التكرارات للإجابات حول مدى مساهمة تطبيق القانون الإسلامي للميراث في تحسين اقتصاد المجتمع المحيط.

المؤشرات الاقتصادية	البند		الاستجابة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
4	يؤدي تطبيق القانون الإسلامي للميراث إلى تحسين اقتصاد المجتمع المحيط	%10,5	%21	%56,2	%8,6	%3,8

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن موقف محايد بنسبة 56.2%. في الوقت نفسه، يظهر أن 3.8% من المشاركين يعارضون بشدة هذا الرأي.

5) اعتقد بأنّ القانون الإسلامي للميراث يعمل على إنصاف الأجيال الشابة بشكل أفضل من القوانين الأخرى

المؤشرات الاقتصادية	البند		الاستجابة			

		موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا أوافق بشدة
5	اعتقد بأنّ القانون الإسلامي للميراث يعمل على إنصاف الأجيال الشابة بشكل أفضل من القوانين الأخرى	%28,6	%41,9	23,8 %	3,8%	1,9%

استنادًا إلى هذه البيانات، يمكن ملاحظة أن الدرجات الأكثر تكرارًا هي تلك التي تعبر عن الموافقة بنسبة 41.9%. في الوقت نفسه، يظهر أن 1.9% من المشاركين يعارضون بشدة هذا الرأي.

جدول توزيع الاستبانات كل الولايات

عدد الاستجابات الكلي عدد الاستبانات التي أجيبت	ولاية Gresik	ولاية Bojonegoro
210	105	105

بناءً على البيانات التي قدمتها، يمكننا ملاحظة أن هناك فروقًا واضحة بين منطقتي Gresikو Bojonegoroفيما يتعلق بتطبيق قانون الميراث الإسلامي وتأثيراته على المجتمع والأسرة. سأقوم بتلخيص النقاط الرئيسية لتوضيح الصورة بشكل أكبر:

أ) تماسك الأسرة: فيGresik، حيث يُطبق قانون الميراث الإسلامي، يرى 41.9% من السكان أن هذا التطبيق يعزز تماسك الأسرة بعد وفاة المورث، مقارنة بـ 20% فقط في Bojonegoro. كما أن نسبة المعارضة الشديدة أقل بكثير في (3.8%) Gresik مقارنة بـ 19% في Bojonegoro.

ب)تقليل الخلافات العائلية: أشار 43.8% من سكانGresik إلى أن القانون يقلل الخلافات العائلية، بينما وافق 17.1% فقط في Bojonegoro. ونسبة المعارضة الشديدة فيGresik أقل (5.7%) مقارنة بـ 25.7% في Bojonegoro.

ج) الانسجام الأسري: وافق 40% من سكانGresik على أن القانون يزيد الانسجام الأسري، مقابل 16.2% فيBojonegoro ، مع انخفاض نسبة المعارضة الشديدة في Gresik (3.8%)مقارنة بـ 23.8% في.Bojonegoro

د) رفاهية الأسرة: يرى 36.2% من سكانGresik أن القانون يحسن رفاهية الأسرة، مقابل 22.9% فيBojonegoro ، مع معارضة شديدة أقل في (2.9%) Gresik مقارنة بـ 22.9% في.Bojonegoro

هـ) رفاهية المجتمع: وافق 35.2% فيGresik على تحسين رفاهية المجتمع المحيط، بينما وافق 13.3% فقط فيBojonegoro ، مع معارضة شديدة أقل في (4.8%) Gresik مقارنة بـ 34.3% في.Bojonegoro

و) المستوى الاقتصادي للأسرة: أشار 33.3% فيGresik إلى تحسن المستوى الاقتصادي للأسرة، مقابل 21% فيBojonegoro ، مع معارضة شديدة أقل في (2.9%) Gresik مقارنة بـ 21.9%.

ز) تخفيف الفقر: وافق 42.9% فيGresik على أن القانون يخفف الفقر، مقابل 14.3% فيBojonegoro ، مع معارضة أقل في (2.9%) Gresik مقارنة بـ 30.5%.

ح) العدالة الاجتماعية: كانت النسبة المحايدة فيGresik 35.2%مقابل 27.6% في Bojonegoro، مع معارضة شديدة أقل في (2.9%) Gresik مقارنة بـ 36.2%.

ط) اقتصاد المجتمع: وافق 35.2% فيGresik على تحسين اقتصاد المجتمع، مقابل 21% في Bojonegoro، مع معارضة شديدة أقل في (1.9%) Gresik مقارنة بـ 3.8%.

ي) إنصاف الأجيال الشابة: وافق 44% في Gresik على أن القانون ينصف الأجيال الشابة بشكل أفضل، مقابل 41.9% في Bojonegoro، مع عدم وجود معارضة شديدة في Gresik (0%) مقارنة بـ 1.9% في Bojonegoro.

الملاحظات العامة:

أ) بشكل عام، تظهر البيانات أن سكان Gresik، حيث يُطبق قانون الميراث الإسلامي، لديهم نظرة أكثر إيجابية تجاه تأثيراته مقارنة بـBojonegoro ، حيث لا يُطبق.

ب)نسب الموافقة في Gresik أعلى باستمرار، بينما نسب المعارضة الشديدة أقل بشكل ملحوظ مقارنة بـ Bojonegoro عبر جميع المؤشرات تقريبًا.

الخاتمة

5.1 النتائج

من الواضح من البيانات والتحليل الذي قدمه الباحث أن تطبيق قانون الميراث الإسلامي له تأثيرات إيجابية ملحوظة على المجتمع في الولاية التي يُطبق فيها، مثل Gresik، مقارنة بالولاية التي لا تطبقه، مثل .Bojonegoro يمكن تلخيص النتائج الرئيسية كما يلي:

5.1.1 السياق التاريخي والثقافي:

علم المواريث ليس جديدًا، بل يعود إلى بدايات الإسلام وحتى عهد الأنبياء. ومع ذلك، في إندونيسيا، لا يزال هذا العلم يُعتبر غريبًا بالنسبة لبعض الناس، حيث يتجاهله الكثيرون، بينما يطبقه آخرون ويدركون فوائده العملية في حياتهم.

5.1.2 الفوائد الاقتصادية والاجتماعية:

الجوانب الاقتصادية: الولاية التي تطبق قانون الميراث الإسلامي تتمتع بمستوى اقتصادي أفضل، وانخفاض في معدلات الفقر، وارتفاع في مستوى التعليم، وتقليل في معدلات الجريمة. على العكس، الولاية التي لا تطبق هذا القانون تعاني من ضعف في الناتج القومي، وارتفاع في الفقر، وانخفاض في التعليم، وتزايد في الجريمة.

الجوانب الاجتماعية: تطبيق القانون يعزز التماسك الأسري، ويقلل الخلافات العائلية، ويزيد الانسجام بين أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى تحسين رفاهية الأسرة والمجتمع المحيط. في المقابل الولاية التي لا تطبق القانون تشهد تصدعات في العلاقات الأسرية وضعفًا في دعم المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا.

5.1.3 النتائج المحددة بناءً على المؤشرات العشرة:

البحث أظهر أن المجتمع في الولاية التي تطبق قانون الميراث الإسلامي يوافق –بل ويوافق بشدة– على أن هذا القانون يحقق الآتي:

1) الحفاظ على تماسك الأسرة: يساعد في استقرار الأسرة بعد وفاة المورث.
2) تقليل النزاعات العائلية: يحد من الصراعات بين أفراد الأسرة.
3) زيادة الانسجام الأسري: يعزز الوئام داخل الأسرة.
4) تحسين رفاهية الأسرة: يرفع مستوى العيش للأفراد داخل الأسرة.
5) تحسين رفاهية المجتمع: يساهم في تحسين جودة الحياة في المجتمع المحيط.
6) رفع المستوى الاقتصادي للأسرة: يدعم الاستقرار المالي للأسر.
7) تخفيف الفقر: يقلل من مشكلة الفقر في المجتمعات المسلمة.
8) تحقيق العدالة الاجتماعية: يضمن توزيعًا عادلًا للثروة.
9) تحسين اقتصاد المجتمع: يعزز الاقتصاد المحلي.
10) إنصاف الأجيال الشابة: يوفر توزيعًا أكثر عدلاً مقارنة بالقوانين الأخرى.

5.1.4 الاستنتاج العام:

البيانات تشير بوضوح إلى أن تطبيق قانون الميراث الإسلامي يحمل فوائد ملموسة اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث يحظى بتأييد قوي من المجتمع في الولاية التي يُطبق فيها. هذا التأييد يعكس الإدراك المتزايد لدور هذا القانون في تعزيز الرفاه العام، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع ككل. في المقابل، تظهر الولاية التي لا تطبق القانون تحديات أكبر في هذه الجوانب.

5.2 التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة، يمكن صياغة التوصيات التالية لتعزيز فهم وتطبيق قانون الميراث الإسلامي في إندونيسيا:

5.2.1 تشجيع تطبيق الشريعة الإسلامية في الميراث:

تظهر الدراسة أن تطبيق قانون الميراث الإسلامي يمكن أن يكون حلاً فعالاً للعديد من المشكلات الأسرية والاجتماعية. لذا، يُوصى بتعزيز الوعي بفوائده من خلال برامج توعية وتثقيفية تستهدف المجتمعات المحلية، لاسيما في الولاية التي لا تطبقه بعد. هذا

التطبيق يساهم في الحفاظ على تماسك الأسرة، تعزيز الانسجام، تحسين الرفاهية، ودعم الاقتصاد المحلي.

5.2.2 توسيع نطاق البحث:

نظراً لأن الدراسة الحالية اقتصرت على منطقتي Gresik وBojonegoro، يُوصى بأن تشمل الأبحاث المستقبلية مناطق أخرى في إندونيسيا للحصول على صورة أشمل وأكثر شمولية. توسيع نطاق المستجيبين يمكن أن يساعد في التحقق من مدى تعميم النتائج على مستوى البلاد.

5.2.3 إضافة متغيرات جديدة في الدراسات المستقبلية:

ركزت هذه الدراسة على العوامل الاقتصادية والاجتماعية فقط. يُنصح الباحثون المستقبليون بإدراج متغيرات إضافية مثل تأثير وجود الميراث أو غيابه على المستجيبين، أو استكشاف العوامل الثقافية والقانونية التي قد تؤثر على تطبيق الشريعة. هذا يمكن أن يوفر رؤى أعمق حول كيفية تحسين التطبيق.

5.2.4 تقييم أوجه القصور في التطبيق:

يُوصى بإجراء دراسات لاحقة تركز على تحديد التحديات أو العوائق التي تواجه تطبيق قانون الميراث الإسلامي في إندونيسيا، مثل نقص الوعي، أو التفسيرات المختلفة للقانون، أو التأثيرات الاجتماعية المحلية. هذا يمكن أن يساعد في اقتراح حلول عملية لتحسين التنفيذ.

5.2.5 تعزيز التشريعات الداعمة:

يمكن للحكومة والمؤسسات الدينية العمل معًا لتطوير سياسات تدعم تطبيق قانون الميراث الإسلامي، مع توفير إرشادات واضحة للأفراد والأسر لضمان التوزيع العادل للميراث وتقليل النزاعات.

5.2.6 القيود والتوجهات المستقبلية:

تشير الدراسة إلى وجود قيود مثل النطاق الجغرافي المحدود والتركيز على عوامل محددة فقط. لذا، من الضروري أن تتناول الأبحاث المستقبلية هذه القيود من خلال توسيع العينة وتنويع المتغيرات للحصول على نتائج أكثر دقة وشمولية. على سبيل المثال، يمكن إضافة أسئلة حول تجارب المستجيبين الشخصية مع الميراث لفهم التأثير العملي بشكل أفضل.

باختصار، تطبيق قانون الميراث الإسلامي يحمل إمكانات كبيرة لتحسين حياة الأسر والمجتمعات في إندونيسيا، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود التعليمية والبحثية لضمان تحقيق هذه الفوائد على نطاق واسع.

قائمة المصادر والمراجع

Akbar, Ali. (Juli 2012). Konsep Kepemilikan Dalam Islam. Indonesia: Jurnal Ushuluddin, Vol XVIII No. 2. ,

Alamsyah, Mhd. Jabal. (2023). " Apa itu ilmu Mawarits". Ponorogo: Darussalam Press, Cet.3 H.71-72.

Ali, H. M. (2001). Hukum Islam. Pengantar Ilmu Hukum dan Tata Hukum Islam di Indonesia . Jakarta : PT RajaGrafindo, h 114, Cet IX.

Al-Utsaimin, Muhammad bin saleh. (2008). Panduan Praktis Hukum Waris Berdasarkan Kitab dan Sunnah, terjemahan dari Tasseel al-Faraz, oleh Abu Ihsan al-Atsay. Bogor: Pustaka Ibnu Katsir, hal. 18.

Elmiyah, Surini Ahlan. Hukum Kewarisan Perdata Barat Pewarisan Menurut Undang-undang. Edisi Pertama, h.87-92.

Gamal, Mahmud. A. (2006). Islamic Finance Law, Economics, and Practice. Cambridge: Cambridge University Press.

https://bojonegorokab.bps.go.id/id. (n.d.).

https://databoks.katadata.co.id/. (n.d.).

https://dispendukcapil.gresikkab.go.id/. (n.d.).

https://gresikkab.bps.go.id/. (n.d.).

https://id.wikipedia.org/. (n.d.).

https://radarbojonegoro.jawapos.com/. (n.d.).

https://radargresik.jawapos.com/. (n.d.).

https://sipp.pa-bojonegoro.go.id/. (n.d.).

https://sipp.pa-gresik.go.id/. (n.d.).

https://www.bps.go.id/. (n.d.).

https://www.mahkamahagung.go.id/id. (n.d.).

https://www.pa-bojonegoro.go.id/.

https://www.pn-gresik.go.id/. (n.d.).

https://www.tempo.co/politik/kemendikbud. (n.d.).

Nasional, Departemen Pendidikan. (2005). Kamus Besar Bahasa Indonesia. Jakarta:: Balai Pustaka, Edisi III, hal.70.

Pitlo, A. (1979). Hukum Waris Menurut Kitab Undang-undang Hukum Perdata Belanda, Terjemahan M.Isa Arief. Jakarta: Intermasa.

Ramulyo, Muhammad Idris. (1984). Hukum Kewarisan Islam. Jakarta: IND-HILL, CO.

Schwartz, Robert. A. (2010). Micro Markets a Market Structure approach to Microeconomics analysis. Library of Congress.

Suhardi K Lubis dan Komis Simanjuntak. (1995). Hukum Waris Islam Lengkap dan Praktis. Jakarta: Sinar Grafika, h. 37.

Suparman, Eman. (2014, cet. Keempat) Hukum Waris Indonesia dalam Perspektif Islam, adat, dan BW, Bandung: PT.Refika Aditama.

www.1minute.id. (n.d.).

أحمد أنطاني. (2021). تنشيط الأصول الموروثة الإسلامية (الفرائض) في الاقتصاد. ورقة بحثية منشورة، مجلة الاقتصاد الإسلامي والتمويل والمصارف، مجلد 3، عدد 17.

أحيار غامل. (2020). القيمة العادلة في توزيع الميراث عند الحكم الإسلام. إندونيسيا: الأوساط.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1992، ص. 181). صحيح البخاري السابع. بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد أكرام. (2018). منهجية الاقتصاد الإسلامي من التعاليم الإسلامية إلى الاقتصاد الإسلامي. تركيا: المجلة التركية للاقتصاد الإسلامي، الإيكام.

جامع الأزهر. (2002). أحكام المواريث في الفقه الإسلامى. القاهرة: لجنة من كلية الشريعة.جامعة الأزهار. المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة. مكة المكرمة: دار الحديث.

دكتور الجاربة. (2005). الفقه الإقتصادي لعمر بن الخطاب. إندونيسيا: فوستاكا الكوثر.

الداغستاني, مريم أحمد. (2001). المواريث في الشريعة الإسلامية على المذاهب الأربعة والعمل عليه في المحاكم المصرية. القاهرة: جامعة الأزهار.

الفحل, دكتور ماهر ياسين، (2014). بلوغ المرام من أدلة الأحكام. الرياض: دار القبس.

الدراسي, قسم المنهج علم الفرائض. (2001). علم الفرائض. إندونيسيا: معهد دار السلام كونتور للتربية الإسلامية الحديثة.

الكبيسي، أحمد عواد. (2024). "مبادئ العدل في النظام الميراث الإسلامي". مجلة الباحث الجامعي للعلوم الانسانية .

سبط الماردیني. (1998). الرحبية في علم الفرائض. دمشق: دار القلم.

أحمد أوفي. (2018). الاقتصاد وعلم الاجتماع في الإسلام في رسالة النور. تركيا: المجلة التركية للاقتصاد الإسلامي الإيكام.

ديّان براكة. (2020). زيادة القيمة الاقتصادية من خلال الإدارة الإنتاجية للأصول التركة، ورقة بحثية . إندونيسيا: مكتبة ايرلانجا.

جوستار، (2019). تغير أنماط استخدام الميراث 'تونجو توبانج': دراسة حالة في قرية أريمانتاي، منطقة سيميندي دارات أولو، مقاطعة موارا إنيم، إقليم سومطرة الجنوبية. الإندونيسيا: رسالة البكالوريوس، قسم الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة أندالاس.

مصطفى حسن. (2022 م). "دراسة تحليلية للإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم: آيات الميراث نموذجا". الإندونيسيا: المجلة الزهراء، جامعة الإسلامية الحكومية بجاكرت.

دستي هيرليا. (2019). توزيع الممتلكات المواريث في المجتمع لامبونج قبل وفاة الموارس المنظور القانوني الإسلامي (دراسة حالة في قرية بامبانجان، منطقة جيدونج تاتان ريجنسي بيساوران). ورقة بحثية منشورة، المعهد الحكومي للدين الإسلامي.

أبو زهرة, الإمام محمد. أحكام التركة والميراث. القاهرة: دار الفكر العربى.

سلطان،, عبد الرحمن عبد الناصر سيد. (2021). "الجوانب التشريعية للميراث وآثارها القتصادية والجتماعية وشبهاتها ملعاصرة- دراسة في نصوص الوحيين". بجمهورية مصر العربية: المجلة الدولية للدراسات إلإسلامية المتخصصة ، المجلد السادس، العدد الثاني، .

عبود منشاوى عثمان. (2014). الوجيز في الميراث على المذاهب الأربعة. مصر: التجارية قلوب مصر.

عثما, حسن يحي. "أثر نظام المواريث على التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 م". جامعة الأمير سلطان، كلية القانون، جامعة الأمير سلطان.

إنداه بوسبيتاساري. (2024). "إدارة الميراث الإسلامي لتعزيز التمكين الاقتصادي: دراسة على المشاركين في برنامج التعليم بمركز دراسات المواريث بجامعة دار السلام كونتور". إندونيسيا: رسالة الماجيستير، معهد الدولة الإسلامي بونوروغو.

فوتري ماديا أغوستيني. (2020). دراسة قانون الميراث التقليدي في مينانجكاباو منظور قانون الميراث الإسلامي (دراسة حالة في منطقة ناجاري كاباو تيلاتانج كامانج منطقة العجم)، في تقليد مينانجكاباو" . ورقة بحثية منشورة، الجامعة الإسلامية الحكومية رادين فتح باليمبا.

توفيق قرشيد. (2019). فهم المجتمع للقانون التراث الإسلامي (الدراسة في قرية رامان آجي، منطقة شمال رامان، ريجنسي شرق لامبونج)". لامبونج: معهد الدولة للدين الإسلامي (IAIN) مترو.

لخضر، دكتور محمد. (2022). "فلسفة الميراث في الشريعة إلسالمية والحضارات إلنسانية: دراسة تحليلية مقارنة. المغرب: الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس مكناس المغرب، مجلة الشرق الأوسط ، .

نينسي فوسفيتا ساري. (2021). ممارسة توزيع الميراث في مجتمعات قبيلة سيراواي من منظور قانوني إسلامي (الدراسة في قرية سيرانج بولان، منطقة بينو رايا، مقاطعة بنجكولو جنوب)". ورقة بحثية منشورة المعهد الحكومي للدين الإسلامي.

نور هدى. (2023). "ممارسة توزيع الميراث بالتساوي بين الذكور والإناث من منظور نظرية البناء الاجتماعي لبيتر إل. بيرغر (دراسة في منطقة سومبر بارو، مقاطعة جمبر). الإندونيسيا: رسالة الماجيستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

واهيوني، سيتي ايكا. (2020). "استخدام ممتلكات الورثة المفقودين من منظور قانون الاقتصاد الشرعي". الإندونيسيا: رسالة البكالوريوس، معهد الدولة الإسلامي (IAIN) مترو.
وهبة الزحيلي. (1985). الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر.